المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي بتسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور الاصلاح المالي في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر 2000-2014

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم التسيير
تخصص مالية وبنوك

إعداد الطالبتان:

- شتوي العالية
- لكاف سميرة

إشراف الأستاذ:

محي الدين محمود عمر

لجنة المناقشة:

الأستاذ: د/ غراس عبد القادر..... .....رئيسا

الأستاذ: د/ محي الدين محمود عمر .....مقررا

الأستاذ: قندز بن توتة ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمته التي أتمها علينا ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل ولقد حثنا على الشكر إذ قال: ﴿ واشكروا لي ولا تكفرون ﴾.صدق الله العظيم

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له ﴾.صدق رسول الله

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة لانجاز هذا العمل بدءا بالأستاذ المشرف: محي الدين محمود عمر لما منحنا إياه من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة ولما لمسناه عنده من إخلاص كبير وحب صادق للعلم وطلابه.

كما نتقدم بالامتنان الكبير والشكر الجزيل إلى كافة أساتذة المركز الجامعي تيسمسيلت بقسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

فشكرا جزيلا لكل هؤلاء وإلى كل من مد لنا يد العون ماديا ومعنويا لإنجاز هذا العمل.

نسأل الله عز وجل أن يحفظهم جميعا.

إهـــــــــداء

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لي، والقائل في محكم تنزيل "إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ....» الآية 07 من سورة إبراهيم.

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكئ على قطرات حبر مملؤة بالحزن والفرح في آن واحد...حزن يشوبه الفراق بعد التجمع...وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي...هو بالنسبة لي يوم ميلاد لي...وها أنا أقف لأقطف إحدى هذه الثمرات التي أينعت، وهي تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله...

هنا سوف أضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير من مجراها وعمق في توسيع مداركي العلمية والعقلية...

ما أسرع قلمي في يدي واسعد قلبي في صدري حيث أكتب هذه الكلمات...

أي بحر لا تكفي مياهك أدمعي...لأبكي رحيل الغالية والغالي اللذان يزالان حيين في أضلعي...إلى القلبان الذي س كن حنانهما في قلبي...

إلى روح جدتي وجدي الطاهرة رحمة اللّه عليهما.

وقال الله تعالى: "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى ابتسامتك الحلوة التي تطلع شمسها وتشرق كل يوم...إليك يا من لملمتي أحزاني بين فترة وأخرى...إهدائي إليك أمي حنونة.

أهدي ثمرة جهدي إلى ذلك الشخص الذي لم يبخل علي يوما بروحه وماله , إلى الشخص الذي يسعد بسعادتي ويحزن بحزني رمز الأبوة

إلى ذلك المقام الراسخ في ذهني وأفكاري وذكره يزيدني فخرا...أبي العزيز أحمد.

إليكم أبعث أرق تحية وأعذب سيمفونية سمعتها وأرددها لكم بأنني أحبكم من كل قلبي.

إلى الذين قاسموني ظلمة الرحم...الفرحة والعبرة في كل لحظة وفي كل زفرة إخوتي عبد القادر وإبراهيم وأختي إيمان .

إلى الكتكوت الصغير: مجيـــــــــــــــد مالئ الدنيا علينا ابتسامات.

و لا أنسى كل من جدي وجدتي أنار الله دربها و حفظها من كل الشرور.

إلى أعمامي خاصة عبد القادر و عماتي.

إلى أخوالي وخالاتي.

إلى الذي شاركتني مر الحياة وحلوها وحبها يسري في دمي نور عيني مسكف حوريـــــــــــــــة

إلى الأهل والأحباب و إلى الأصدقاء و الصديقات إلى كل من يعرفني و يعرف عائلة شتوي

إلى رفيقتي في العمل و سهر الليالي: سميرة

إلى قارئ هذا الإهداء

سيقف قلمي هنا بُرهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خيرا حتى تتذكروني يوما ما...

العاليـــــــــــــة

إهـــــداء

إلى من تصلي الملائكة على اسمه ال صادق الأمين الذي ملأ الكون بنور الاسلام نبينا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من قال في حقهما المولى عز وجل: ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾.

أهدي ثمرة جهدي إلى ينبوع العطف والحنان الدائم والتي رافقتني بدعائها إلى أغلى وأحلى اسم عرفته في حياتي أطال الله في عمرها

" أمي الحبيبة "

وإلى قدوتي وسر موهبتي وسندي في الحياة ومن أحاطني بالحنان: " أبي الغالي " أطال الله في عمره وأنعمه بالصحة والعافية

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها وكانوا عطر لياليها الذين ساعدوني على تحمل أعباء السنين وأحاطوني بحبهم أخواتي " أسماء، سارة، نسرين " وخاصة أخي " يحيى عبد النور "

وإلى كل صديقاتي " العالية، فاطمة، نوال، خولة " وكل من مدى لي يد العون.

وفي الأخير أهديها إلى كل من هم في ذاكرتي ولم أذكرهم في مذكرتي

سميـــــــرة

فهرس المحتويات

الإهداء.

كلمة شكر.

فهرس المحتويات.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

مقدمة.....أ

الفصل الأول

السياسة المالية وميزان المدفوعات

تمهيد.....02

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية..... 03

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية ومراحل تطورها.....03

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية.....07

المطلب الثالث: مزايا وصعوبات السياسة المالية.....10

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات.....11

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات.....11

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات ووظائفه.....13

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.....19

المبحث الثالث: ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات.....20

المطلب الأول: أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات.....20

المطلب الثاني: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته.....22

المطلب الثالث: السياسة المالية وميزان المدفوعات.....26

الفصل الثاني

الإصلاح الاقتصادي

تمهيد.....30

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي.....31

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي.....31

المطلب الثاني: أنواع برامج الاصلاح الاقتصادي وأهدافه.....31

المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي حسب منظور المدارس الاقتصادية.....33

المبحث الثاني: متطلبات و نماذج الاصلاح الاقتصادي.....39

المطلب الأول: الحاجة الملحة لتبني سياسة الاصلاح الاقتصادي.....39

المطلب الثاني: متطلبات برامج الاصلاح الاقتصادي.....40

المطلب الثالث: نماذج الاصلاح الاقتصادي.....41

المبحث الثالث: الثنائية العالمية وسياسة الاصلاح الاقتصادي.....52

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي.....52

المطلب الثاني: البنك الدولي.....54

المطلب الثالث: تقييم نماذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.....55

الفصل الثالث

فعالية السياسة المالية في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات.

تمهيد.....59

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014.....60

المطلب الأول: النفقات العامة.....60

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....62

المطلب الثالث: تحليل الإيرادات والنفقات العامة.....64

المبحث الثاني: أثرالسياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 2000–2010.....73

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي.....73

المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة ومعدل التشغيل.....76

المطلب الثالث: تحليل معدل التضخم.....80

المبحث الثالث: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (2001–2014ونتائجها..81

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ونتائجه.....81

المطلب الثاني: برنامج سياسة دعم النمو (2005-2009) ونتائجه.....85

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2009-2014.....90

الخاتمة.....94

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	أمثلة عن معاملات الحساب الجاري	15
02	تطور الايراد العام مابين 2000-2010	65
03	مصادر الإيرادات العامة 2000-2010.	66
04	مصادر الجباية العادية.	68
05	تطور النفقات العامة 2000-2010	70
06	نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2000-2010	72
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات	74
08	تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي	75
09	تطور معدلات البطالة	76
10	توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط سنة 2003	78
11	تطور الفئة النشطة والبطالة للفترة 2004-2009	79
12	توز يع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009	79
13	يوضح تغيرات معدل التضخم 1999-2010	81
14	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	82
15	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش	83
16	أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004	85
17	محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009	86
18	تطور الاحتياطي النقدي	87
19	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	88
20	تطورات هياكل الصحة العمومية	89
21	تطور الانجازات المادية لقطاع التربية	89
22	الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	91

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	تقسيمات الايرادات العامة	64
02	مصادر الايرادات العامة 2000-2010	67
03	مصادر الجباية العادية	68
04	تطور النفقات العامة 2000-2010	71
05	تطور معدلات البطالة	77
06	تطور الدين الخارجي	87

ملخص

الاصلاح الاقتصادي يعتبر منهجية متكاملة للعمل الاقتصادي يهدف لمواجهة مشاكل وطنية كبرا ومعالجة اختلالات متراكمة في الاقتصاد، والجزائر واحدة من الدول التي اعتمدت هذا الإصلاح باعتمادها على مختلف السياسات منها السياسة المالية التي تعتبر إحدى أهم وسائل السياسة الاقتصادية وهذا يتضح من خلال أهدافها التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها، مستخدمة في ذلك عدة وسائل مختلفة منها الإنفاق العام والضرائب فيما يتعلق بالنفقات والإيرادات، من أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتسوية تقلباته بعد إدراك أسباب اختلاله.

Résumé :

La réforme économique est une procédure et approche complémentaires pour évoluer l'économie visant à traiter les déséquilibres accumulés dans le secteur économique et d'en trouves les solutions adéquates. L'Algérie est l'un des pays qui à adopté les diverses politiques y compris la politique fiscale qui est l'une des plus importantes dans ce domaine ceci se voit dans les dépenses publiques et les impôts à l'égard des dépenses et les revenus afin de rétablir l'équilibre dans la balance des paiements et le règlement de la variabilité après savoir les raisons du perturbation.

مقـــدمـــــة

توطئة:

واجهت الدول النامية أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية بشكل أصبح يهدد قدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى فترة السبعينات عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتي من مظاهرها انهيار أسواق النقد العالمية وازدياد حدة علاقات الصراع والنمو الغير متكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى إضافة إلى انتشار العديد من الظواهر منها: ظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة أيضا وظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية.

ولمواجهة هذه الاختلالات والمشاكل كان لابد للدول النامية تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي التي كان ينادي بها صندوق النقد الدولي للنهوض باقتصاديات هذه الدول والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، ولقد احتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الاقتصادية، وقد حاول الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم إيجاد الحلول والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ومن أبرزهم "جون مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية أداة أكثر فعالية من النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

إن الواقع الاقتصادي يفرض تكوين بلدان العالم بشبكة من العلاقات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...) ومبادلات خارجية دولية فيما بينها، ويترتب عن مبادلات هذه الدول جراء تكاليف علاقاتها الاقتصادية تحصيل كل دولة للمقبوضات، والقيام بالمدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية ويتعين أداء واجباتها والتزاماتها في تاريخ معين، إزاء الدول التي تتعامل معها، وأيضا معرفة كيفية اكتفاء حقوقها، ومن هنا عليها أن تعد البيانات الكافية فيما يمس بميزان المدفوعات.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يتحدد الإشكال الذي سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة عنه:

– إلى أي حد يمكن لفعالية السياسة المالية أن تساهم في تحقيق برامج الإصلاح لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا إلى إرفاقها بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي؟
- ما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما هي الحلول المقترحة في علاج اختلاله؟
- ماهي متطلبات ودعائم الإصلاح الاقتصادي؟

الفرضيات: للإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف علينا وضع الفرضيات التالية:

– تلعب السياسة المالية دور هام لإعادة توازن ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته، باستخدام مختلف أدواتها.

- ميزان المدفوعات يعكس التصرفات الاقتصادية والمعاملات مع الدول الأخرى.
- من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي اتساع حجم النفقات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة الإصلاح المالي من خلال السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي اتبعت سياسات الاصلاح الاقتصادي، ولأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها فالنفقات تخلق أفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية:

– معرفة آلية عمل السياسة المالية في علاج اختلال ميزان المدفوعات، وذلك من خلال استخدام مختلف الأدوات.

– إبراز أنواع اختلالات ميزان المدفوعات والتعرف على طرق معالجة هذه الاختلالات.

- معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية والنتائج الناجمة عن تطبيقها.

إطار الدراسة:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزماني تمتد فترة الدراسة من 2000-2010 وهي بهذه تحتوي فترة البرامج التنموية التي عاشتها الجزائر.

الدراسات السابقة:

-شارة سعاد، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، السنة الجامعية 2010-2011.

- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006.

- محمد راتول، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي الجزائر.

منهج البحث:

المنهج المستخدم في دراستنا هو المنهج الوصفي والتحليلي حسب ما تطلبه الدراسة .ففيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال عرض الاقتصاد الجزائري ومن خلال التطرق إلى المدارس الاقتصادية المختلفة في السياسة المالية والإصلاح الاقتصادي .

المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور النفقات والايرادات وكذا تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة ، أيضا يظهر هذا المنهج من خلال تحليلنا لبرامج الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية استخدمنا في البحث المنهج الوصفي والتحليلي حسب ما تطلبه الدراسة.

أسباب اختيار البحث:

أسباب ذاتية: الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع .

أسباب موضوعية: محاولة تزويد القراء ببعض المعارف والمبادئ العلمية.

إثراء المكتبة بمرجع يخص دور الإصلاح المالي في توازن المدفوعات.

قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

تقسيمات البحث: اعتمدنا في دراستنا على خطة مكونة من ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات عن السياسة المالية وميزان المدفوعات، وظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته.

الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي فقد تناولنا في المبحث الأول مفهوم الإصلاح المالي، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى متطلبات ونماذج الإصلاح الاقتصادي، ويأتي المبحث الثالث لنقدم فيه الثنائية العالمية وسياسة الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثالث وهو الجزء التطبيقي تحت عنوان الاصلاح المالي ومعالجة اختلالات ميزان المدفوعات حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية والمتمثلة في النمو الاقتصادي وكذا البطالة والتشغيل ومستوى الأسعار والتضخم، وفي المبحث الثالث عرضنا البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برامج دعم النمو الاقتصادي وأخيرا برنامج التنمية الخماسي. وأتممنا بحثنا في الأخير بخاتمة عامة فقمنا باختيار الفرضيات واستخلاص النتائج المتوصل إليها إضافة إلى توصيات البحث.

الفصل الأول

السياسة المالية وميزان المدفوعات

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما شهدت السياسة المالية تطورا عبر مختلف العصور من خلال انتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لما جعلها أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات، كاختلال ميزان المدفوعات. حيث أن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي وإلتزاماتها نحوه، لذا تعد هذا الميزان الذي تسجل فيه حقوقها وإلتزاماتها والذي يظهر إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي ويعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

حيث تناولنا في هذا الفصل السياسة المالية وميزان المدفوعات الذي يندرج تحته ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

المبحث الثالث: ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الاصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وان الاصل في لفظها يرجع الى كلمة فرنسية قديمة هي(Fisc) أي حافظة النقود او الخزانة، ولكنه ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة اتسع مفهومها لتعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي، متضمنة في ذلك تكييفا كميا ونوعيا لحجم كل من النفقات الحكومية والايرادات الحكومية لاوجهها المختلفة بغية تحقيق اهداف عامة.

المطلب الاول: تعريف السياسة المالية ومراحل تطورها:

السياسة المالية برنامج تخططه وتنفذه الدولة تلقائيا أو تعمدا لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، وغايتها تحقيق أهداف المجتمع، تطورات وتأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث ومجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم الاقتصادية المعاصرة.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية: للسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

- السياسة المالية دراسة الاقتصاديات القطاع العام بالمعنى الحديث، أما قديما فكانت تعرف بأنها العلم الذي يتناول بالبحث مصروفات الدولة وإيراداتها، أو كل الأمور المتعلقة بخزينة الدولة.[1]

- السياسة المالية هي استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة، والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة، ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي.[2]

- السياسة المالية يقصد بها سياسة الدولة فيما يخص الإنفاق للحكومة، وفرض الضرائب والمتمثلة في الموازنة العامة للدولة، وتعتبر السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.[3]

- السياسة المالية تهتم بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية من نفقات وايرادات للقيام بوظائف معينة من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة ومن خلال استخدام أدوات معينة، تهدف بالنهاية الى دفع عجلة النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه الدولة.[4]

---

[1]- صالح حضاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الاردن، 1995، ص 188.

[2]- مصطفى سلمان، حسام داود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة الأردن، 2000، ص27.

[3]- نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 263.

[4] - سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، ط1، 2013، ص: 259.

الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة المالية

يمكن القول أن الدولة في أي مجتمع حديث، هي المدير والمنظم لهذا المجتمع. وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلال في الدرجة والشكل والهدف، وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة، يتحدد من خلالها وفي اطار علاقتها باقي السياسات الاقتصادية، وتتحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع. ومن هذا المنطلق فأن دور الدولة قد تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة على النحو التالي:

1. السياسة المالية المحايدة:[1] ويطلق عليها مفهوم الدولة الحارسة ولقد ساد مفهوم السياسة المالية المحايدة في القرن 17و18 عندما سادت أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة. أي:

أ) أن وظيفة الدولة تقتصر على توفير الأمن والحماية والعدالة والدفاع، ولا مانع من اقامه بعض المرافق العامة. أي انها تحرس النشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

ب) أن مبدأ المالية العامة السائد هو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها، دون الحصول على أكثر من ذلك.

ت) أن هدف السياسة المالية، والنظام المالي هو أحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

ويفهم من ذلك أنه لم يكن للدولة دور يذكر في النشاط الاقتصادي.

2. السياسة المالية في الاطار الكينزي:[2]

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر، اذ ان تعاقب الازمات في النظام الراسمالي دفعت بالعديد من الاقتصاديين بالدعوة الى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، اتجهت انظار الاقتصاديين الى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد، وتعد في هذا المجال استجابة جون مايناردكينز لهذه الكارثة و وضع العلاجات المناسبة لها من الافكار المميزة حينذاك، اذ قال في هذا الصدد " ان على الحكومات ان تحل مشاكلها قصيرة الاجل بدل الانتظار لقوى السوق و ان تفعل ذلك خلال الامد الطويل، لاننا موتى جميعا خلال هذا المدى"،

[1]- عبد الغفور ابراهيم أحمد- **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**- دار زهران للنشر والتوزيع 2013- ص226.

[2]-نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسمي، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2 2015، ص53

فقد وجد في مسالة التوازن في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة بالامر غير الضروري، وبالامكان تحقيق ذلك التوازن باقل من مستوى التشغيل الكامل او العمالة الكاملة، أي حتى مع وجود البطالة، وقد اطلق على هذه الحالة (توازن العمالة الناقصة)، كما ان قانون (ساي) لم يعد مقبولا، لانه بالامكان وجود العجز او القصور في الطلب وبالتالي ينبغي على الحكومة ان تتخذ خطوات من شانها التغلب على هذا الوضع باستخدام قواعد المالية السليمة عن طريق الانفاق غير المغطى بالايرادات لاجل دعم الطلب، اذ يكون العجز في جانب الطلب الكلي مسببا للبطالة (الطاقة الانتاجية الفائضة) وان الفائض منه يسبب التضخم أي ما يسمى (ارتفاع في المستوى العام للاسعار) وذلك عندما يكون الطلب الكلي اكبر من الدخل الكلي.

لقد كان العلاج الكينزي يتجلى بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الاستثماري الخاص وبفعالية مع القدرة وبشكل واسع على الانفاق وفرض الضرائب ، ومن هنا فقد برزت اهمية السياسة المالية والتدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها في التغيير في معدلات الضرائب والانفاق الحكومي، ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة انتاجهم وزيادة العمالة، ومن ناحية اخرى قد تزيد الحكومة من انفاقها وخصوصا عن طريق التمويل بالعجز مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الفعال، وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية العامة لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا التوجه الكينزي قد اضاف تطورا جديدا للفكر الاقتصادي الكلي من خلال اعطائه دورا مهما للتاثيرات المالية في الاقتصاد بعد افتقاد ذلك التاثير قبل ظهور النظرية الكينزية والذي يمكن ارجاعه في بعض الاحيان الى حالة التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت وعدم القدرة على رصد الاوضاع الاقتصادية التي ساهمت على الانقسام بين الفكر والسياسة الاقتصادية واستنادا الى ذلك، يتضح ان الدولة من وجهة النظر الكينزية تعد عاملا اقتصاديا لا يمكن التغاضي عنه، فهي تحصل على دخل وتقوم بالانفاق كما تمارس الادخار والاستثمار، ولهذا لم يغفل واتباعه امرها واصبحت الدولة هي المسئولة عن احداث التوازن الاقتصادي، حتى انتقلت الى المالية الوظيفية وذلك من خلال الاراء التطبيقية التي جاء بها (Hansen) في هذا الصدد، بينما ظل الاقتصاديون الكلاسيك حتى ذلك الحين يرون في دور الدولة الحيادي مختلف المسائل المالية والمتعلقة في معظمها

بحيادية جانب الانفاق الحكومي وتركيز دورها في الوظائف التقليدية، واهمالهم للجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها ذلك الانفاق.[1]

في حين دعى كينز الى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق ادوات السياسة المالية لادارة الطلب الكلي، فان منظري مدرسة شيكاغو وعلى راسهم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملا معرقلا للتطور والنمو الاقتصاديين، لانه يؤدي الى عرقلة السوق والاسعار وبالتالي التاثير سلبا في النشاط الاقتصادي، اذ يعتقد النقوديون ان النشاط الاقتصادي الخاص اذا ما ترك لاساليبه الخاصة فانه لن يكون معرضا لعدم الاستقرار لانه معظم التقلبات في الناتج الاجمالي تنجم من عمل الحكومة وان كانت هناك تاثيرات للسياسة المالية فانها ليست سوى تاثيرات ضئيلة على المخرجات والاسعار يمكن اهمالها، ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري(Crowding out) بان تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص في اسواق المال مما يؤثر سلبا في الانفاق الاستثماري الخاص، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض باصدار السندات الحكومية او اذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص.

اما النتيجة التي توصل اليها النقديون حول الطريقة الكينزية وبإثبات (فريدمان) فانها كانت السبب وراء الزيادة المضطردة من المعروض النقدي والذي ادى الى تسارع نمو الاجور والاسعار خلال فترة الستينيات ومصاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة اثناء السبعينات لحصول ما يعرف بالركود التضخمي (Stagflation)، فضلا عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب التي قادت الى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم، وامام ذلك كله، فان النقديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لانعاش الدخل الاجمالي ان تصطحب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنويا، ذلك ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي الى رفع اسعار الفائدة وتقييد الانفاق الخاص.

3. **السياسة المالية الاشتراكية:**[2] ويطلق عليها السياسة المالية المنتجة، حيث انه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشيفية في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1917، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزعات نحو التأميم وغيرها، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة الذي لم يكتف بمجرد التدخل في النشاط

[1] – نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسمي، مرجع سابق, ص54،56.

[2] – عبد الغفور ابراهيم أحمد– مرجع سابق– ص228،229.

الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك الى ملكية واسعة لوسائل الانتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا الى جنب مع الأفراد وبدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الانتاج، واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الانتاج أي:

أ) أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي.

ب) أن المبدأ السائد في المجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الاقتصادي الشامل، أصبح النشاط المالي جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي واعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

ت) أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف احداث التوازن المالي وهدف احداث التوازن الاقتصادي، وهدف احداث التوازن الاجتماعي، وهدف احداث التوازن العام.

ويفهم من ذلك أن دور الدولة أصبح دورا كاملا في النشاط الاقتصادي أي أنه لابد أن نشير هنا أن الكثير من الدلائل الحالية توضح أن هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا بالشكل الذي يجعلها تتجاوز السلبيات السابقة وصياغة مفهوم جديد لدورها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية:

تستخدم الدولة مجموعة من أدوات السياسة المالية من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق مجموعة من الأهداف لهذه السياسة التي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن والاستقرار.

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية:

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى وبحسب درجة التقدم الاقتصادي فيها وبشكل عام فان للسياسة المالية العديد من الأهداف أهمها:

1. **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:** بين الاستخدامات العامة الحكومية والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة

لإنتاج السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الموارد، يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج، عن طريق ذلك الاستخدام، وليس عن طريق أي استخدام.[1]

2. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي، فإذ كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي، فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف حالته الوصول لذلك المستوى المرغوب بين الدخل القومي الحقيقي فإن دورها يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى، والمحافظة عليه.[2]

3. **التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بلا يجب أن يقترب هذا الهدف بتعيين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، وتتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي باستخدام أدوات السياسة المالية.[3]

4. **تحقيق النمو الاقتصادي:** أي زيادة متوسط نصيب الفرد الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.[4]

5. **تحقيق التوظيف الكامل:** التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، ففي حالة وجود البطالة تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو كلاهما معا، أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وتسهيل شروط الائتمان، مما يرفع مستوى الطلب الكلي الفعال، ويزداد الطلب على العمالة، ويرتفع مستوى الدخل القومي.[5]

الفرع الثاني: ادوات السياسة المالية: تلجأ الحكومة للسياسة المالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية كالتضخم أو الركود الاقتصادي، وللتعرف على كيفية قيام الحكومة بهذه المهمة، لابد من التعرف على الأدوات التي يمكن استخدامها وهي على النحو التالي:[6]

[1]- محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 182.

[2]- محمد فوزي أبو السعود، مرجع نفسه، ص 183.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 45.

[4]- محمد فوزي أبو السعود، نفس المرجع، ص 184.

[5]- محمد فوزي أبو السعود، نفس مرجع، ص 184.

[6]- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرةوآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، 2013، ص259.

1. **الضرائب بمختلف أنواعها:** كضريبة الدخل والضرائب على الأرباح وضريبة المبيعات وغيرها، حيث تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية، وهي المسؤولة عن زيادة أو تقليل مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال في حالة وجود تضخم في الاقتصاد، تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي في الاقتصاد وبالتالي الحد من مشكلة التضخم والعكس صحيح في حالة وجود ركود اقتصادي، فإن الحكومة تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو حتى إلغاء بعض الضرائب عن بعض السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل المتاح للإنفاق، والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والحد من مشكلة الركود الاقتصادي.

2. **الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي:** حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على سبيل المثال سيعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي سيهدف إلى زيادة الطلب الكلي ودفع عجلة الاقتصاد للأمام والتخلص من مشكلة الركود الاقتصادي، والعكس صحيح عندما تكون مشكلة التضخم حاضرة، حيث تلجأ الحكومة لتخفيض حجم الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي الحد من التضخم الحاصل في الاقتصاد.

3. **إدارة الدين وتنظيمه:** فكما نعلم أن لموازنة الحكومة ثلاث حالات: العجز في الموازنة وهذه الحالة تنتج عندما تكون الايرادات التي تحصل عليها الحكومة أقل من حجم الإنفاق الحكومي، فعندها قد تلجأ الحكومة إلى إصدار سندات حكومية وأذونات خزينة لمواجهة ذلك العجز، ويترتب على ذلك زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، ويطلق على هذه السياسة السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy وهي تستخدم في حال وجود ركود اقتصادي.

أما في حالة وجود فائض في موازنة الحكومة، فهذا يكون بسبب زيادة الايرادات بشكل أكبر من حجم الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في الايرادات ناتجة عن زيادة الضرائب في سبيل مواجهة التضخم الحاصل في الاقتصاد، وعليه يطلق على هذه السياسة اسم السياسة المالية الانكماشية Contractionary Fiscal Policy وفي الحالة الثالثة وهي توازن الموازنة العامة للحكومة، وفي هذه الحالة يفضل عدم تغيير السياسات الاقتصادية سواء المالية منها أو النقدية.

نستخلص مما سبق أن أهمية السياسة المالية تأتي في أنها تتعامل مع معطيات الحياة اليومية، حيث تدخل الضرائب والإنفاق الحكومي بمختلف أنواعها في مختلف المجالات كالصحة، والتعليم والاسكان، والمواصلات والكهرباء والماء

وغيرها، وبشكل عام يمكن القول إن السياسة المالية التي تتعامل مع الضرائب والإنفاق الحكومي ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية بهدف تحقيق معدلات توظيف واستقرار نسبي في الأسعار.

المطلب الثالث: مزايا و صعوبات السياسة المالية :

للسياسة المالية عدة مزايا وصعوبات تظهر من خلال معالجتها لعدة مشاكل اقتصادية.

الفرع الاول: مزايا السياسة المالية:[1]

تتميز السياسة المالية بتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

1. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والاعفاءات او الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
2. مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فأنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.
3. مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتامين حصولهم على حد ادنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
4. التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية.

الفرع الثاني: صعوبات السياسة المالية[2]

للسياسة المالية عدة صعوبات نذكر منها:

1. تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي الى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الاجراء المناسب واقراره ثم وضعه موضع التنفيذ،وعندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغير في الظروف الجديدة.

[1]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2007، ص219،220.

[2]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع نفسه، ص220.

2. اجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة، ومجموعة الاجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها او اعادة النظر في بقية الاجراءات الاخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة.

و هذه الصعوبة تمل قيدا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل او تغيير بعض ابواب الموازنة العامة وفقا لظروف او معطيات اقتصادية جديدة طارئة.

وبشكل عام تتوقف اهمية السياسة المالية في الدول النامية على مدى تطور الاجهزة الادارية الحكومية وعلى مدى الادراك والوعي للوضع الاقتصادي والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي اضافة للاعتبارات السياسة والاجتماعية داخل الدولة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات.

عندما تتعامل الدول مع بعضها البعض يمكن النظر إلى الدولة الواحدة كوحدة اقتصادية يجب أن يكون لها سجل يعكس تصرفاتها الاقتصادية ومعاملاتها مع الدول الأخرى، وهذا السجل اصطلاح على تسميته بميزان المدفوعات (BOP) balance of payments.

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات.

- ميزان المدفوعات هو مجموعة من الحسابات التي تهتم ضمن فترة زمنية محددة بتسجيل نظامي لما يلي:[1]

1- الصفقات الواقعة على السلع والخدمات بالإضافة إلى المداخيل التي يجري تبادلها بين الاقتصاد الداخلي لبلد ما وسائر بلدان العالم الأخرى.

2- عمليات تحويل الملكية وباقي المتغيرات في الأصول avoirs، بالذهب النقدي العائد للاقتصاد المذكور، وفي الأصول بحقوق السحب الخاصة «DTS» إضافة إلى التسليفات المالية التي يسديها هذا الاقتصاد إلى الخارج والالتزامات المالية التي تترتب على ذلك الاقتصاد إزاء الخارج.

[1]- وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، الطبع الأولى، 2001-1422هـ، ص16 .

3- قيود «التحويلات دون مقابلا» وقيود المقابل المخصصة، من وجهة النظر المحاسبية، لموازنة الصفقات والتغيرات، المشار إليها أعلاه، التي لا تتوازن عكسيا.

4- ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.[1]

ونستنتج من التعاريف السابقة أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

إن تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية حيوية لأي اقتصاد وطني، ومنه تبرز أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:[2]

أ) **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابلية ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه، كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.

ب) يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

أن ميزان المدفوعات قوى وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجي، من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

ج) **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:**

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة، تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية للبلد، بسبب هيكلة الجامع كتخطيط التجارة الخارجية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه، ضرورة للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

د) **تقييم الوضع الخارجي للدولة:**

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ط2007، ص199.

[2]- السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2009، ص200، 201.

حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات ووظائفه:

تختلف طرق عرض مكونات ميزان المدفوعات من دولة لأخرى ورغم اختلاف تسميات العناصر الأساسية التي يتكون منها ميزان المدفوعات إلا أن جوهرها واحد.

الفرع الأول: عناصر ميزان المدفوعات: عموما إن العمليات التي يتشكل منها ميزان المدفوعات يمكن تبويبها وفق حسابات خاصة بكل نوع من هذه العمليات كما يلي:

1. الحساب الجاري:[1]

يعد الحساب المذكور من المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، كما أن المكون الرئيسي للحساب الجاري هو الميزان التجاري، الذي يمثل الفرق بين الصادرات وبين الاستيرادات، وعليه فإن الحساب الجاري يتضمن كافة المعاملات الاقتصادية الدولية مع التدفقات المتعلقة بالدخل المستلم أو التسديد التي تتم خلال السنة، المدة الجارية. ويتشكل الحساب الجاري من أربعة أصناف فرعية هي:

- **تجارة السلع:** وهي التي تتضمن تصدير السلع واستيرادها. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التجارة يعد من الأشكال التقليدية والقديمة للنشاط الاقتصادي الدولي، حيث أن الصادرات والاستيرادات السلعية تمثل المنتجات الملموسة أو المنظورة، مثلها في ذلك أجهزة الحاسوب، الأجهزة المنزلية، السيارات، والملابس وغير ذلك من المنتجات المادية الملموسة التي تنتقل ما بين الدول، وان عملية انتقال المنتجات السلعية بين دول العالم يتم استنادا إلى نظرية الميزة التنافسية.

- **تجارة الخدمات:** أي تصدير الخدمات واستيرادها، ومن بين الخدمات التي يتم تقديمها وتبادلها بين دول العالم المختلفة: الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف إلى المستوردين والمصدرين الأجانب، خدمات السفر المقدمة من قبل الخطوط الجوية، وخدمات البناء والإنشاء التي تقوم بها الشركات المحلية في الدول الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن الحساب المذكور(تجارة الخدمات) قد شهد تطورا ونموا كبيرا في العديد من الدول الصناعية الرئيسية في السنوات الأخيرة.

[1] – عدنان تايه النعيمي، **ادارة العملات الأجنبية**، دار المسير و للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012،ص60،61.

- **الدخل:** إن الدخل الجاري المتعارف عليه هو ذلك الدخل الذي يترافق مع الاستثمارات التي كانت قد تمت في فترات سابقة، وعلى سبيل المثال، فإن قيام إحدى الشركات المحلية بتأسيس فرع لها في دولة أخرى ليتولى مسؤولية انتاج المقاطع الحديدية في السنة السابقة، فإن نسبة الدخل الصافي الذي يتحقق ويدفع للشركة الأم في السنة الجارية تشكل دخل الاستثمار الجاري. إضافة لما تقدم، فإن الأجور والرواتب المدفوعة إلى العاملين من غير المواطنين تدخل ضمن الصنف المذكور.

- **التحويلات الجارية:** التسويات المالية المترافقة مع التغير في ملكية الموارد الحقيقية أو الفقرات أو البنود المالية، فإن أي تحويل بين الدول التي تأخذ اتجاها واحدا مثل الهبات أو المنح، يطلق عليها اصطلاحا التحويلات الجارية. على سبيل المثال، فإن الأموال المقدمة من قبل إحدى الدول كمساعدات لدول أخرى لاستخدامها في التنمية تعد من بين التحويلات الجارية، والتحويلات التي تترافق مع تحويل الأصول الثابتة فيتم تضمينها ضمن حساب آخر يطلق عليها الحساب الرأسمالي.

الجدول رقم(01-01): أمثلة عن معاملات الحساب الجاري

معاملة التجارة الدولية	حالة التدفق النقدي للدولة المعنية	القيد في حساب ميزان المدفوعات للدولة المعنية
1.شراء إحدى الشركات أجهزة منزلية منتجة في دولة أخرى ليتم بيعها في مخازن التجزئة في البلد المعني.	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
2.شراء أفراد من الدولة المعنية لااقراص مدمجة (CDs)عبر الأنترنت من إحدى الشركات.	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
3.قيام إحدى الحكومات الأجنبية بدفع أتعاب إحدى الشركات الاستثمارية المحلية عن الاستشمارات المقدمة.	تدفق نقدي داخل من الدولة المعنية	دائن
4. شراء أجهزة حاسوب من قبل إحدى الشركات المحلية من دولة أجنبية	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
5.شراء أحد مخازن الكتب التابع لإحدى الجامعات في إحدى الدول الأجنبية كتب مرجعية من دون النشر المحلية.	تدفق نقدي داخل من الدولة المعنية	دائن
6.شراء أحد السواح المحليين مجوهرات من إحدى الدول الاجنبية لدى زيارته إليها.	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين

معاملة الدخل الدولية	حالة التدفق النقدي للدولة المعنية	القيد في حساب ميزان المدفوعات للدولة المعنية
1.استلام أحد المستثمرين المحليين مقسوم أرباح عن استثماراته ف أسهم إحدى الشركات الأجنبية.	تدفق نقدي داخل من الدولة المعنية	دائن
2.دفع الخزينة المركزية في الدولة المعنية الفوائد المستحقة لإحدى الشركات الأجنبية عن استثماراتها في اذونات الخزينة قبل سنة من الآن.	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
3.دفع أحدى الشركات الأجنبية الفوائد المستحقة عليها جراء اقتراضها من أحد المصارف المحلية.	تدفق نقدي داخل من الدولة المعنية	دائن

المصدر: – عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، مرجع سابق، ص62،63.

2. حساب رأس المال:[1]

يقيس هذا الحساب من ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية الدولية للأصول المالية، أي أن الحساب المذكور يتضمن كافة العمليات التي تمثل تغيرا في المراكز الدائنة والمراكز المدينة للدولة كون أن معاملات الدولة مع الدول الخارجية لا يقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، وإنما هناك حركات لرؤوس الأموال بين الدولة وبين دول العالم الأخرى، ويضم هذا الحساب، استنادا لبعض المراجع، المكونات أدناه:

- **المعاملات الرأسمالية:** وهي تلك المعاملات التي تتم في حالة تحويل الأصول المالية واقتناء وبيع الأصول غير المنتجة(غير المالية)، والحساب المذكور قد تم ادخاله كأحد المكونات المنفصلة والمستقلة في ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.

[1] – عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص64.

- **المعاملات المالية:** يتشكل الحساب المذكور من ثلاثة مكونات وهي:

أولا: الاستثمار المباشر: ومقياس الاستثمار هذا يمثل صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول، على سبيل المثال، فإن قيام إحدى الشركات ببناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعنية، وعندما تخرج التدفقات الرأسمالية من الدولة المعنية، فإن قيود رصيد التسديدات ستمثل تدفقا نقديا سالبا، وبالمقابل فإن قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في الدولة المعنية، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية وإن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا.

ثانيا: استثمار المحفظة: وهذا النوع من الاستثمار يمثل رصيد رأس المال الذي يتدفق من الدولة المعنية وإليها ولكنه لا يصل إلى نسبة (10%) من ملكية الاستثمار المباشر، فإذا قام أحد المواطنين المحليين بشراء أسهم (حصص) في إحدى الشركات الأجنبية ولكنها لا تبلغ (10%)، فإن عملية الشراء تلك تعرف على أنها استثمار المحفظة (وفي هذه الحالة فإنه يمثل تدفق رأسمالي خارج)، إن شراء أو بيع الأوراق المالية المقترضة (مثل أذونات الخزينة المركزية) عبر الحدود فإن ذلك يصنف على أنه استثمار محفظة، كون أن تلك الأوراق المالية لا تعطي المشتري الحق في التملك أو الرقابة.

ثالثا: الاستثمار في الأصول/ الخصوم الأخرى: ويتألف هذا الصنف الأخير من تشكيلة من الإئتمانات التجارية قصيرة وطويلة الأجل، القروض عبر الحدود من جميع أنواع المؤسسات المالية، الودائع النقدية والودائع المصرفية، والحسابات المدينة والدائنة الأخرى ذات الصلة بالتجارة البينية.

3. حساب الاحتياطيات الرسمية:[1]

تتم تسوية المدفوعات الدولية عن طريق الصرف الأجنبي والذهب، الذي كان من أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالالتزامات الدولية، حيث تقوم الدولة بتسوية العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق تصدير الذهب إلى الخارج، أما عندما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن الدولة تقوم باستخدام الفائض المذكور لشراء الذهب من الخارج، وعليه فإن الذهب الذي يستخدم في تسوية كل من العجز والفائض في ميزان المدفوعات هو الذي يتم الاحتفاظ به لدى السلطة النقدية(البنك المركزي) كغطاء أو احتياطي، ويتضمن حساب الاحتياطيات الرسمية جانبا مدينا وجانبا دائنا تقيد فيهما حركة الذهب والصرف الأجنبي.

[1] – عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص65.

الفرع الثاني: وظائف ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات وظائف عدة والمتمثلة في:[1]

1- يوضح ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع الخارج، سواء كانت تجارية أو مالية، خدمات أو إعانات طالما تولد عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين، أو حقوق لغير المقيمين في مواجهة المقيمين، ويستوي في ذلك أن يتم اقتضاء قيمة هذه المعاملات بصورة فورية، أو آجلة حتى بدون مقابل (منح، هدايا، إعانات) وبذلك تخرج كافة المعاملات الاقتصادية الداخلية، التي تتم بين المقيمين داخل إقليم الدولة من نطاق ميزان المدفوعات، ولذلك جرت العادة على تنمية بميزان المدفوعات الدولي.

2- إن المبادلات الاقتصادية التي تدرج في ميزان المدفوعات هي المبادلات التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى. ويقصد بالمقيمين الأفراد والمشروعات والهيئات العامة، ومن ثمة لم تكن تابعة للدولة من الناحية السياسية، أي تحمل جنسية الدولة، ومن ثمة فالعلاقات الاقتصادية الدولية بين الحكومات تخرج من نطاق ميزان المدفوعات، وتدرج في نطاق الدولة العامة، وشرط الإقامة هنا يعني الإقامة المعتادة، فالأفراد الذين يقيمون بصورة عارضة داخل إقليم الدولة كالسائحين الأجانب لا يعتبرون مقيمين فيها، ويقصد بالمقيمين في الدول الأخرى، كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الخارج.

3- يسجل ميزان المدفوعات كافة المعاملات والمبادلات التي تتم خلال فترة زمنية، أي أنه يقوم بتسجيل تدفقات من المعاملات معينة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنة والمديونية الدولي، الذي يسجل الحقوق والديون الدولية الاقتصاد معين في لحظة زمنية معينة، إذ أنه يسجل أصول وخصوم الدولة في لحظة معينة، أي يبين مركزها من ناحية الدائنية والمديونية في هذه اللحظة، وذلك يعكس ميزان المدفوعات الذي يسجل تيارا من المدفوعات خلال فترة زمنية.

4- فميزان المدفوعات يرصد كافة العمليات الاقتصادية الدولية التي تمت خلال فترة زمنية معينة، هي في الغالب سنة، أي أنه يتعلق بعمليات تمت بالفعل، دفع الدين الناشئ عنها خلال تلك الفترة، ومع ذلك فقد يقع ابرام العملية ودفعها في تاريخين لا في تاريخ واحد فالمبادلة قد تعقد وتدفع فورا، وقد لا يتم الدفع إلا بعد أجل قصير أو أجل طويل، ويكثر العمل في التجارة الدولية أن يبرم العملية أولا أما الدفع فيكون بعد تسعين يوما، وميزان

[1]- عادل حشيش، مجدي شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 161.

المدفوعات لا يهتم إلا بتلك العمليات التي دفعت خلال مدة سنة، أما إذا انعقدت الصفقة وتمت التسوية بعد مدة السنة فإنها تعتبر من وجهة نظر الدولة كأنها لم تعقد بعد ومن ثم فلا تدرج في الميزان إلا بعد التسوية.

5- يتم القيد في ميزان المدفوعات وفقا لمبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا أي تكون المديونية والدائنة متساوية دائما، ويعني ذلك أن أي عملية او مبادلة دولية تظهر مرتين في ميزان المدفوعات: في الجانب الدائن مرة وفي ثم المدفوعات المحصلة عنها من الخارج في جانب المدين مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، وهذا التوازن يعني أن ما تؤديه الدورة للخارج لا يزيد عن الإيرادات التي حققتها خلال نفس الفترة، وعادة ما يكون هذا التوازن من الناحية المحاسبية فقط، ولا يحول ذلك من وجود اختلافات من ناحية الواقعية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها:[1]

1. **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

2. **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3. **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ويؤدي استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4. **سعر الصرف:** تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1]- بسام الحجاز، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان2003، ص 64،65.

المبحث الثالث: ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني، وعادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.

المطلب الأول: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

يمكن التمييز بين عدة انواع من الاختلال:

1. **الاختلال الطارئ:**[1] وهو الاختلال الذي ينجم عن حدث طارئ لا يعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للبلد، كالعجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، وهو يحدث عادة في البلدان التي تعتمد صادراتها على بعض السلع الزراعية أو المواد الأولية الأساسية. وهذا الاختلال قد يكون سالبا، وقد يكون إيجابيا. والمثال على ذلك، الفائض الذي يمكن أن يحققه ميزان مدفوعات دولة تعتمد صادراتها بصورة أساسية على مادة أولية ارتفع الطلب عليها لأسباب طارئة (النفط مثلا). هذا الاختلال يزول عادة مع زوال الأسباب الطارئة التي أدت إليه.

2. **الاختلال الموسمي:**[2] ويحدث هذا الاختلال الدوري seasonal disequilibrium بسبب تقلبات في انتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخلل يزول بمرور الوقت وحلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها.

3. **الاختلال الدوري:**[3] ويحدث هذا الاختلال الدوري periodicity disequilibrium بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول وخصوصا بين الدول الرأسمالية، فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدول ما، هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي، وواردات العالم الخارجي (الدول المستوردة) .

تتوقف إحالات التوظف والتشغيل السائدة بها واقتراب الظروف الاقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج أو الكساد، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس أن يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الركود والكساد.

---

[1] – محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، ص178.

[2] – السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، ط1 2011، ص138.

[3] – السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع ص138.

ويعني ذلك أن التقلبات الدورية في اقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى وترتبط باختلالات في ميزان المدفوعات وهذا الانتقال يتم من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.

4. **الاختلال الاتجاهي أو طويل الأمد:**[1] وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصورة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو. ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات بنسبة كبيرة، في حين تكون القدرة على زيادة الصادرات أضعف إلى حد كبير. أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمار، ولذا تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار، ويمكن معالجة هذا الاختلال عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل.

5. **الاختلال النقدي (المنبثق عن مستوى الأسعار):**[2] من المعروف أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بالبلد المعني. وبكلام آخر، ثمة علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية. وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى. ومع ذلك تصر هذه الدولة على الإبقاء على سعر صرف عملتها على ما هو عليه. وهذا ما يترتب عنه عاجلا أم آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه مصطلح "الاختلال النقدي"، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة. ويعتبر التضخم المحلي مثلا واضحا لهذا النوع من الاختلال. هذا العجز يمكن علاجه إما بتخفيض سعر صرف النقد الوطني، أو بإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسة انكماشية مناسبة.

6. **الاختلال البنيوي:**[3] وهو الاختلال الناجم عن أسباب عدة، كضعف قدرة البلد الإنتاجية، والبنية المشوهة الأحادية الجانب للاقتصاد الوطني، وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج، وتدني المستوى التقني، وتراجع الطلب العالمي عن بعض المواد الأولية...الخ. هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، كما هو الأمر بالنسبة للاختلال الدوري أو النقدي، وإنما يلزمه تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد الوطني، كتطوير القطاعات الإنتاجية والارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف

[1]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق ، ص179.

[2]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، نفس المرجع ، ص 179.

[3]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، نفس مرجع، ص 179،180.

الإنتاج في الداخل، وكذلك الاتجاه نحو الفروع الإنتاجية الجديدة. كما يتطلب إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته:

قد يحدث أن تمر بالدولة أو بالخارج ظروف معينة من شأنها احداث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض.

الفرع الاول: اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات: يتخذ الاختلال في ميزان المدفوعات صورا مختلفة، بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها والتي من اهمها:[1]

1. عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول كاكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية الوطنية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض الصادرات أو كليهما معا، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما نسبته من زيادة الطلب على الموارد الأولية والأسلحة المختلفة، أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة لصادرات دول أخرى...الخ.

2. عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية، كالتضخم، أو الانكماش الذي يصيب دولة ما يؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات اليها، وأيضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق مضاعف التجارة الخارجية من بلد لآخر، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

3. إقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيراد الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا، وتمويلها قروض طويلة الأجل معقودة مقدما، وهنا يختلف الحال حسب التعريف الذي يتبناه الاختلال في ميزان المدفوعات وعموما يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدولة، وبصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل بمستوى التطور الاقتصادي الذي

[1]- شارة سعاد، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير، السنة الجامعية 2010-2011، ص99.

بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد المختلفة وانتقاله من مرحلة اقتصاد متخلف إلى مرحلة اقتصاد متقدم، وهذا يتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان المدفوعات الدولية.

4. سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان الوطنية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر صرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذ تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

5. التغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد وتوزيع المواد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية، مثال تحول الطلب من النترات الطبيعي إلى النترات الصناعي أصاب تجارة شيلي بعجز شديد، كذلك ظهور البترول في عدد من الدول العربية الأمر الذي أتاح لها تحقيق فائض في ميزانها الخارجي، أو تدهور الدولة من حيث إنتاجية فروعها الصناعية في الأسواق العالمية، وكذلك تدهور قدرة الدولة على المنافسة الخارجية لارتفاع نفقات الإنتاج نتيجة لانتهاجها سياسة اجتماعية تغالي في رفع الأجور أو على العكس، ازدياد تلك القدرة نتيجة انخفاض في النفقات يعتمد على سوق مرن للقوى العاملة ولمواجهة تلك الاختلالات الهيكلية قد يتطلب الأمر إعادة توزيع موارد الدولة ونقلها من الفروع الكاسدة إلى فروع جديدة أو تجديدا شاملا لطاقتها الإنتاجية تدعيما لقدرتها على المنافسة أو تغييرا في سياستها الاجتماعية كل بحسب نوع الاختلال الهيكلي ذاته.

الفرع الثاني: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

ان وجود اختلال في الميزان يعد مؤشرا اقتصاديا خطيرا على الاقتصاد القومي للبلد محل البحث كونه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، وعادة تقوم السلطات العامة بدراسة وتحليل هذا الاختلال ومعالجته بطرق متعددة من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية متنوعة تتلاءم مع تحليل اسباب الاختلال وفيما يلي طرق المعالجة المتبعة في هذا الشأن:[1]

1. المعالجة عن طريق الية السوق:

وهذه الطريقة لها ثلاثة اشكال ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفقا لمنظورها وهي:

[1]- دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص85،86.

- **المعالجة عن طريق الية الاسعار:** لقد ارتبطت هذه النظرية بالفترة التي اتسم بها النظام النقدي الدولي بقاعدة الذهب لذلك يتطلب تطبيق هذه النظرية توفر ثلاثة شروط:

ا-ثبات اسعار صرف العملات لان عرض النقد يتكون من ذهب+عملة مغطاة بالذهب.

ب-الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج.

ج-مرونة الاسعار و الاجور.

وهذه الشروط تمثل الاساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية التي سادت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي تقول في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك الى دخول كميات من الذهب الى الاقتصاد الوطني وسوف يرافق ذلك ارتفاع معدل عرض النقد في التداول كما يؤدي بدوره الى زيادة الاسعار المحلية مقارنة بالدول الاخرى ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات نظرا لارتفاع سعرها في الخارج وارتفاع الاستيرادات نظرا لانخفاض سعرها في الداخل وتستمر هذه العملية الى ان يحدث التوازن في الميزان، اما في حالة حدوث عجز في الميزان فان ذلك يؤدي الى انخفاض في اسعار السلع المحلية من وجهة نظر الاجانب ويعني ذلك الاتجاه نحو ارتفاع قيمة الصادرات المحلية وانخفاض قيمة المستوردات لارتفاع قيمتها محليا وفي النتيجة سيؤدي ذلك الى توازن الميزان.

ان التغير في الاسعار المشار اليها اعلاه يمكن ان يؤدي الى تغير سعر الفائدة ففي حالة الفائض يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي الى تدفق الاموال الى الخارج، وفي حالة العجز بالإمكان رفع سعر الفائدة من اجل جذب الاموال الاجنبية من الخارج وعندها تزداد السيولة في الاسواق ويحدث التوازن في الميزان.

- **المعالجة عن طريق الدخل:**

جاءت هذه النظرية على اثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل واثرها على الصرف الاجنبي وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات واهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والاسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الانفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية ان الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي الى احداث تغير في مستوى الاستخدام العام (العمالة) والانتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية

(الذي يعكس العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي من جهة اخرى بحيث ان زيادة الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة اكبر في الدخل القومي) فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية يواكبه زيادة في الاجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة اكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي الى العودة الى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز، ولكن النظرية الكينزية تقول في حالة العجز ان انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس نسبة انخفاض الانفاق والانخفاض في الطلب على الصرف الاجنبي ويفترضون ان تدخل السلطات العامة من اجل احداث تغير في الدخل بالقدر الذي يؤدي الى اعادة التوازن في الميزان، وهنا يتم استخدام السياسة المالية التي تقوم بدور هام من خلال التغيرات في الانفاق كاستخدام الضرائب في حالة العجز فيمكن اجراء تخفيض في الانفاق(فرض ضرائب على الدخل) وبسبب تأثير المضاعف سيؤدي ذلك الى انخفاض اكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الاجنبي وعندها سيعود الميزان الى حالة التوازن[1].

- **المعالجة عن طريق المرونات:**

بعد ان ثبت ان هناك عيوب في النظريتين الكلاسيكية والكينزية في تفسير الاختلال والمعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية ثبات اسعار الصرف(التي اصبحت جزءا من التاريخ بعد انهيار برتون وودز(Bretton Woods) عام 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة ولمعالجة عيوب النظريتان المذكورتان تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا اجراء تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي الى ارتفاع الصادرات والتأثير على عرض الصرف الاجنبي او الطلب عليه) ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات، ولنجاح سياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فان ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والاستيرادات الكلية ومدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد (درجة الاستخدام السائدة في الاقتصاد ماليا–استخدام كامل او وسط او دون الوسط).[2]

المطلب الثالث: السياسة المالية وميزان المدفوعات:[3]

تساهم السياسة المالية ومن خلال استخدام ادواتها في التأثير و المحافظة على توازن المدفوعات.

[1]– دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 87،86

[2]– دريد كامل آل شبيب، مرجع نفسه، ص 87.

[3]– عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص92،93،94.

يشهد الاقتصاد العالمي اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولا سيما بعد أن اجتاحته العديد من المتغيرات الاقتصادية، اذ أن هناك علاقة قوية ما بين توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصا بين الاقتصادات المتقدمة، فنشأة الاختلال تؤدي الى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فاقتصادات العجز تواجه ضغطا لنزوح الأموال الخاصة منها الى الخارج، الأمر الذي يولد تفاقما في الاتجاه النزولي في سعر صرف عملاتها، في حين أن اقتصادات الفائض عادة تمثل انسيابا لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضا من مضاعفة الاختلال، بمعنى زيادة حدة الاختلالات، فاذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات في الأسعار والعمالة والناتج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فاذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فان الزيادة في الطلب الكلي تقود الى خفض هذا الفائض او التخلص منه اذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة الى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة الى الأسعار الأجنبية وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة اذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين اذا واجه البلد تضخما يجذب الطلب وعجزا في ميزان المدفوعات، فان السياسات المالية المقيدة تكون انسب من غيرها، ولكن اذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخما يجذب الطلب وفائضا في الميزان، فان السياسة الملائمة لحل المشكلة محليا تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة دوليا، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فانه لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (التوسعية والانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لانجاز العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولا يمكن اغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ومن خلال تأثيرها في أنشطة أخرى في الاقتصاد، فزيادة الضرائب مثلا(الضرائب على الدخول) تؤثر في قدرة الأفراد في الانفاق من خلال تأثيرها في انخفاض دخولهم المخصصة للإنفاق، أي الانخفاض بأشكاله المختلفة(الاستهلاكي والاستثماري) مما يؤدي الى انخفاض الدخول وكذلك الأجور وكل ذلك يؤدي الى انخفاض عرض النقود والأسعار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع في

سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الدخول، اذ يمكننا ندرك في أحيانا كثيرة ما تؤدي الزيادة في الضرائب في ارتفاع الأسعار من خلال تأثيرها في الانتاج، اذ تعمل على تخفيض الانتاج لارتفاع تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار منخفضة، مما يؤدي الى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الانتاج، وهذا يعني أن للضرائب تأثيرها في أسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخول وعرض النقود والانتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري، وهكذا فان الحكومة يمكن أن تمارس من خلال سياساتها الاتفاقية والضريبية دورا في التأثير في وضع ميزان المدفوعات.

خلاصة:

إن تطور السياسة المالية منذ ظهور بوادرها إلى ما وصلت إليه الآن، لابد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية، كما أنها تشكل أحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة. كما تساهم ومن خلال أدواتها في المحافظة على توازن ميزان المدفوعات الذي يعكس قوة الاقتصاد الوطني لأي بلد.

الفصل الثاني

الاصلاح الاقتصادي

تمهيد:

بات الإصلاح الاقتصادي من الضرورة الموضوعية تبنيه من طرف الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها لكون ثماره تأتي بالنتائج الايجابية المرضية لاقتصاديات تلك الدول, وهو حال معظم الدول النامية التي عانت من بعض المشاكل و الاختلالات الاقتصادية مما أسهم ببروز العديد من الأزمات الداخلية والخارجية خلال تلك الفترة وكمحاولة من هذه الدول لمعالجة تلك المشاكل و الاختلالات وإصلاح أوضاعها الاقتصادية اضطرت إلى تبني وإتباع برامج الإصلاحات الاقتصادية الموضوعة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ومنه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثاني: متطلبات ونماذج الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثالث: الثنائية العالمية وسياسة الإصلاح الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

للإصلاحات الاقتصادية دور هام في معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بعض الدول وذلك من خلال نوع البرامج التي تتضمنها والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي ترمي الى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي

يختلف مفهوم الإصلاح الاقتصادي من دولة الى أخرى انطلاقا من نوع النظام السائد وهكذا وجهة نظر الدول وصندوق النقد الدولي.

- الإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من باختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية خاصة في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله الى اقتصاد حر.[1]
- يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا(آلية السوق مثلا) ,ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والاتساع تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة.[2]
- وتعرف الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها ويتبناها الصندوق والبنك العالميين على أنها"مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية, المالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق".[3]
- ونستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الإصلاح هو إصلاح ما فسدا أو ما أصبح فاسدا.

المطلب الثاني: أنواع برامج الاصلاح الاقتصادي وأهدافه

للإصلاح الاقتصادي برامج متنوعة تختلف بحسب الدولة المتبنية لها والهيئات المشرفة عليها ويمكن استنتاج الأهداف الاصلاح الاقتصادي من خلال برامجه.

الفرع الأول: أنواع برامج الاصلاح الاقتصادي

بصفة عامة تتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من مكونيين أساسيين هما:[4]

---

[1]- ناصر دادي عدون، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص80,

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية 07-2005، ص270.

3- محمد راتول،**سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي**—التجربة الجزائرية-،أطروحة دكتوراة، دولة غير منشورة ،تخصص إقتصاد دولي الجزائر ص16.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية ومستوى الاقتصاد القومي**،مجموعة النيل العربية مصر، ط1، 2003، ص213.

- **برامج التثبيت الاقتصادي:** هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي و تتركز على إدارة جانب الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية(معالجة حالة الكساد والتضخم) وتهدف الى معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدولة معينة ويكون تنفيذها في الآجل القصير سنة واحدة غالبا.

- **برامج التكييف الهيكلي:** ويختص بها البنك الدولي وتقوم بتصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد القومي ويتم تنفيذها في إطار زمي أكثر من ثلاثة سنوات.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي[1]

تنطوي سياسة الاصلاح الاقتصادي على مجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها، والتي نلمحها من خلال برامجه وهي كمايلي:

1. تحقيق التوازن المالي الداخلي: من خلال اجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة مما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل الى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الاجمالي.
2. الوصول الى حالة معينة من استقرار الأسعار: ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول الى حالة معينة من الاستقرار الأسعار.
3. إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها الى اتساع وتنويع المنتجات حيث يكون التصدير هو محرك الاقتصاد ويؤدي ذلك بالضرورة الى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي لسياسة الإنتاج من أجل التصدير.
4. زيادة معدل النمو الاقتصادي: من خلال سياسات الاستثمار وتطبيق سياسة تخصيصية بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام الى قطاع يعطي الأولوية للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتحرير أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول الى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي الى تحقيق تنمية اقتصاديات ذات توجه خارجي.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص216،217.

المطلب الثالث: الاصلاح الاقتصادي حسب منظور المدارس الاقتصادية

ان مدارس الفكر الاقتصادي وان كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الاصلاح الاقتصادي الا أنها كثيرا على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الاصلاح الاقتصادي وسوف نتناول بعض المدارس:

1. المدرسة التقليدية:[1]

ان ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكسه نضج الاقتصاد الانجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا ويتسم بالهيمنة على الاقتصاديات الأخرى الأقل نضجا حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الاجل القصير سوف تتلاشى في الاجل الطويل وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي, والذي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، ان هذه التقلبات القصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجه نظر التقليدين الى عدة عوامل خارجية منها:

- تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى اعاقة سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.
- جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار.
- تعاقب الموجات الاقتصادية التي تتمثل في:

✓ تقلب الناتج الزراعي من سنة لأخرى وما ينتج عن ذلك من آثار على حالة المنتجين الزراعيين مما يؤدي الى التأثير عن الناتج الصناعي.

✓ التطور التكنولوجي وادخال آلات حديثة في المجال الصناعي الذي يترتب عنه آثار ايجابية وسلبية على الجهاز الانتاجي.

- الأسباب الكامنة في بنية النظام الاقتصادي الحر في عدم الانسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الانتاج والاستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الانتاج عن الاستهلاك ما يترتب عن ذلك من عدم قدرة الاستهلاك على امتصاص النتائج.

[1].مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن 2009 ،ص 26

بند ان طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين جاءت مغامرة بحكم التقليديين فبالرغم من انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار فلم يؤدي ذلك الى عودة الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل، بل لقد استمر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في:[1]

- ✓ زيادة معدلات البطالة حيث بلغت25% من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، 33% في ألمانيا، 20% في بريطانيا.
- ✓ انهيار أسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا و بريطانيا.
- ✓ انخفاض مستوى الأسعار ب25% في الولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة 20% في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الانتاج ومعدل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعال، وظهور البطالة على نطاق واسع، وهكذا كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ويتضح ذلك بما يلي:

- ❖ اختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الاقتصادي التقليدي، فلم تعد الرأسمالية الواقعة تعمل في ظل المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة آلية، ويقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد، بل أصبحت المنافسة تدور حول انتاج سلع جديدة باستمرار واستخدام أحدث التكنولوجيات والسيطرة على مصادر المواد الأولية والتحطم في الحياة الاقتصادية.
- ❖ استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام وان كان ذلك ممكننا عندما كانت أحجام المشروعات الانتاجية في معظمها صغيرة، لكن مع توسع النشاط الاقتصادي وظهور المشروع الاحتكاري والمؤسسات الحديثة التي تتسم بتضخم حجمها وتنظيمها، وأوضح أن التوازن الجزئي لا يؤدي اللى التوازن الكلي اذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الاحتكاري يتم عند مستوى من الناتج أقل مما تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية، وهو ما يعني أن التوازن العام لا يتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة، بل عند مستوى أقل من ذلك.

2. المدرسة الكينزية:[2]

لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في السنوات الثلاثينيات من القرن العشرين. وعدم إيجاد الحلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتفسير العوامل التي أدت إلى ظهور هذه

[1] – .مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص27.

[2] – مدني بن شهرة، نفس مرجع، ص28.

اللازمة مع اقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الآجال القصيرة، ونجد أن كينز يعالج الأزمة بافتراض ثبات التغير في مجموعة من العوامل في الآجال القصيرة وهي:

- كمية العمل وخصائصه الفنية.
- حجم الجهاز الإنتاجي ونوعه.
- الفن الإنتاجي القائم.
- درجة المنافسة و الاحتكار.
- مستوى الإدارة و التنظيم.
- البنيان الاجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل.
- أدوات وعادات المستهلكين، لأن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب العرض وعليه فان كيتر قد بين أن التقلبات في مستويات الدخل القومي، وبالتالي مستويات الناتج والتوظف هي نتيجة لثلاث عوامل:

✓ الميل الحدي للاستهلاك.

✓ الكفاءة الحدية لرأس المال.

✓ سعر الفائدة.

ومعنى ذلك أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب الطلب.

وعندما افترض كيتر ثبات الميل الحدي للاستهلاك في الآجال القصيرة فهذا يؤدي الى تغيير النشاط الاقتصادي حيث يحفز السلوك الاستثماري وهذا يعني أن التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي انما يتوقف على التعديل في الاستثمار يفعل العوامل التالية:

✓ التفضيل النقدي.

✓ تغيير كمية النقود.

✓ الكفاءة الحدية لرأس المال.

ومع زيادة الدخل القومي فان الميل الحدي للاستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي وهذا ما يؤدي الى زيادة الميل الحدي للادخار فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الانحدار ومن ثم يزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي وهذا ما يؤدي الى الزيادة في حجم الإنتاج ومن ثم وجود بطالة شديدة.

ومن هنا يتضح أن الفكر الكينزي يرى أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي ترجع إلى مستوى التغيير الذي يحدث في كمية النقود وان السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب ومن هذا فان الكينزي قد اعتبروا السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وان اعتقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية إنما يرجع إلى أن التقلبات الاقتصادية تعزى لأسباب حقيقية منها:

- عدم التأكد الذي يكتنف سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية وخاصة قرارات الاستثمار و الإنتاج.
- قيام المنشآت الإنتاجية بتحديد أسعار منتجاتها في ضوء تكاليف الإنتاج، وهذا يعني أن السوق التي تعمل فيها هذه المنشآت هي سوق منافسة غير كاملة.

ان المحدد الرئيسي لعرض النقود هو الطلب عن الائتمان وأن فترة السبعينات تبين أن النموذج الكينزي غير قادر على تفسير ظاهرة الركود والتضخم والتعايش بينهما بحيث أن بروزه يرجع الى:

- ✓ هيمنة المشروعات الاحتكارية على النشاط الاقتصادي من انتاج وتوزيع واستهلاك وتمويل.
- ✓ محاربة التضخم قد أثرت على الاستقرار المالي وذلك نتيجة السياسة النقدية المقيدة.
- ✓ التضخم كظاهرة احتكارية ناشئة عن جمود كل الأجور والأسعار في الاتجاه البترولي, ففي حالة الانكماش فغالبا ما تلجأ المؤسسات الانتاجية ذات الطابع الاحتكاري الى تخفيض الانتاج دون الأسعار.

ويترتب عن ذلك وجود بطالة في ثنايا التضخم أو ما يسمى بالركود التضخمي وهي حالة لا تستجيب للمفهوم الكينزي الهادف إلى محاربة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة ومنها نجدها ذات اتجاه واحد فقط محاربة الكساد والانكماش دون مكافحة التضخم ولم توافق النظرية الكينزية في سياسة تحديد ديناميكية الأجور والأسعار وهي عنصران رئيسيان في تحديد البطالة والتضخم.

3. المدرسة النقدية(مدرسة شيكاغو):[1]

إن مدرسة شيكاغو وهي فرع من فروع المدرسة النقدية حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تغلب النشاط الاقتصادي ويتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيها يتعلق بالسياسة النقدية، المرونة والاستقرار الاقتصادي إلى عدة فرضيات.

- إن الاقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها:

[1].- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص31.

✓ استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تنصرف الزيادة في الكمية النقود الى زيادة الطلب الكلي.

✓ استقرار دالة الانفاق الاستهلاكي الذي يعتمد الى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الآجال الطويلة.

- ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل.
- الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار.
- ان التضخم والانكماش واختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية.
- التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسر مدرسة شيكاغو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال:

3-1- التضخم كظاهرة نقدية:

يرى مفكرو هذه المدرسة أن زيادة كمية النقود في الأجل القصير يؤدي حتما الى الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف، بينما يقرون أن زيادة كمية النقود تؤدي الى زيادة معدل التضخم لكن في الآجال الطويلة دون الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف وعلى هذا الأساس يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن محاولات الحكومة تخفيض معدلات البطالة عن معدلها الطبيعي الذي يرفع باستمرار نتيجة التغيرات الديناميكية التي يمر بها اقتصاد حركي اذ سيتم فقط مع زيادة كبيرة في معدل التضخم، وبالتالي نجدهم ينكرون العلاقة بين التضخم والبطالة أي ينكرون منحنى فيليبس الذي يقرر أن ثمة علاقة تحكمية بين التضخم ومعدل البطالة عندما تكون عند مستوى أدنى من معدلها الطبيعي، فانه اذا ما تم الاحتفاظ بمعدل البطالة أقل من معدلها الطبيعي في الأجل الطويل فيصاحبه في ذلك معدل التضخم بارتفاع مستمر في عرض النقود ومنه تتم التضحية بالاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يزيد بمعدلات كبيرة ومنه يؤدي الى الاختلال في الاستقرار الاقتصادي.

3-2- اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية:

كما يرى مفكرو هذه المدرسة أن اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لعرض النمو بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها

ويظهر الاختلال من خلال زيادة أو نقصان الأرصدة النقدية الذي يؤثر مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية وعليه فان زيادة عرض النقود سوف تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والأصول المالية

الأجنبية. ومنه تتم الزيادة في الطلب على النقد الأجنبي وهو ما يعكس بالضرورة في زيادة أو تخفيض فائض ميزان المدفوعات.

ويرى الباحث أن تحليل مدرسة شيكاغو لتفسير عدم الاستقرار هو نفسه المنهج التقليدي بحيث أن كلاهما يتماثلان في:

- يأخذان مبدأ تأثير النقود على النشاط الاقتصادي وخاصة مستوى الناتج القومي.
- الاعتماد على الأجل الطويل واهمال الأجل القصير.
- يدعو كل منهما بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأي شكل كان حتى لا تعيق الأداء التلقائي لعوامل الاستقرار الذاتية.

وبالتالي نستخلص أن كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولا موضوع الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد برغم من تباعد مدة وجودهما الأولى في القرن التاسع عشر والثانية في القرن العشرين وما شهده هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة ونجد أن الدول المتقدمة تبنت غالبيتها السياسة الاقتصادية المنبثقة من هذا المنهج، قصد مواجه مشكلات التضخم والبطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وانتشار المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الاستثمار وأدى ذلك الى ركود اقتصادي استمر لسنوات طويلة.

وعلى هذا الأساس فان زيادة معدل عرض النقود مما يساوي معدل نحو الانتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي ذلك لأن الاستهلاك سوف يميل الى التناقص الأجل الطويل لضعف التشغيل.

4. المدرسة الهيكلية:[1]

ان مفكرو المدرسة الهيكلية يرجعون مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي الى جذور الخلل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها:

- الاعتماد على عملية التصدير للمواد الأولية.
- المبالغة في التخصص في الإنتاج.
- الارتفاع النسبي للزيادة السنوية لعدد السكان مقارنة مع ضآلة عرض المواد الغذائية.
- قلة النقد الأجنبي لمواجه ظاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضرورية. وبالتالي فان الهيكليون يرون بأن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وما يترتب علية من ضعف قوى للعرض هذا هو الذي يؤدي إلى وجود ظاهرة التضخم في

[1] – مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص33،34.

مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إن العوامل الهيكلية(الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) هي السبب الرئيسي في زيادة كمية النقود مع ضعف الإدارة المالية والنقدية لهذه الدول، وعلى هذا الأساس يرى مفكرو المدرسة الهيكلية أن عدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية يرجع الى:

- ✓ عجز ميزان المدفوعات.
- ✓ الاختناقات القطاعية.
- ✓ التعاون بين معدلات نمو الأجور ونمو الإنتاجية.
- ✓ زيادة مستويات الأسعار في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: متطلبات ونماذج الاصلاح الاقتصادي

تلجأ بعض الدول الى تبني سياسة الاصلاح الاقتصادي وذلك بدعوى الحاجة الى ذلك، حيث أنه لهذه السياسة متطلبات ونماذج تبنى عليها من أجل تحقيق أهداف هذه الدول في النهوض باقتصادياتها.

المطلب الأول: الحاجة الملحة لتبني سياسة الاصلاح الاقتصادي[1]

تبرز الحاجة لتبني سياسة الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في الحالات التي تعجز فيها السياسة الاقتصادية القائمة عن إنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تتخذ تلك الأهداف صورة المحافظة على التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات والقضاء على الاختلالات التي تطرأ عليه) أو التوازن الداخلي(تحقيق التوافق بين جانبي الطلب والعرض الكلي) وربما يكون الهدف هو تحقيق كلا النوعين معا، ومن بين مقومات هذه الحاجة نذكر:

1- تدهور مستوى الطاقة الانتاجية: يرجع هذا التدهور الى عوامل عديدة من أهمها الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل، وهو ما يعزي الى أن مدخلات عنصر العمل لا يواكبها بدرجة مناسبة مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس المال أو الخبرة التنظيمية...الخ.

2- اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية: تتسم الهياكل الاقتصادية في أغلب الدول النامية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، وذلك لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.

3- التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية: يتصف هيكل الصادرات في عدد من الدول النامية بدرجات متفاوتة بعدم التنوع، إذ تنحصر معظم صادرات هذه الدول في المواد الأولية زراعية واستخراجية، وربما كانت سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع.

[1]- سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي، مصر2000، ص23،25.

4- تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان: يتجه مستوى المعيشة الحقيقي للانخفاض في غالبية الدول النامية مقارنا بالدول المتقدمة، وينعكس تدهور مستوى معيشية السكان كما ونوعا على عديد من المؤشرات، يتمثل أهمها في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانتشار ظاهرة الفقر علاوة على تدهور المستوى الصحي والتعليمي.

المطلب الثاني: نماذج الإصلاح الاقتصادي[1]

لقد خرجت جميع نماذج صندوق النقد الدولي من أفكار نموذج بولاك ثم بعده روبي تشيك، ومع تطوير هذه النماذج بمرور الوقت ظهرت نماذج أخرى.

1- **نموذج جون جاك بولاك:** لجأ صندوق النقد الدولي الى تطبيق هذا النموذج على الدول التي طلبت مساعدة ضمن التسهيلات التي يقدمها التعديل الهيكلي، حيث أن هذا النموذج يقوم على فروض هي:

أ- وجود علاقة قوية بين كمية النقود والدخل النقدي.

ب- المديونية الخارجية ظاهرة نقدية ترجع للاختلالات بين قاعدة عرض وطلب النقود.

ت- الأخذ بميزان المدفوعات كل على حدى أي جانب الصادرات وجانب الواردات.

ث- التوسع في منح الائتمان.

2- **نموذج صندوق النقد الدولي:** إن هذا النموذج يحتوي على خمس قطاعات رئيسية هامة وهي القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع الخارجي والقطاع المحلي(البنك المركزي) والاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الخاص له أهمية أكبر من القطاعات الأخرى ويملك جميع وسائل الإنتاج، حيث أنه من فروض هذا النموذج أن نجعل لكل قطاع قيد لميزانيته.

3- **نموذج البنك الدولي:** كانت مهمة البنك الدولي تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء والتي تساعدها في عملية التعمير والبناء لاقتصادياتها وتصحيح الاختلالات الهيكلية للبلدان النامية، وإعانة الدول الثقيلة بقيمة مديوناتها وزيادة كفاءة وفعالية القطاع العام، كما أن للبنك الدولي مجموعة نماذج منها:

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص99،103،109.

أ- نموذج البنك الدولي:RHSM إن هذا النموذج هو عبارة عن نموذج يستخدمه البنك في تحديد الموارد المطلوبة لكل دولة على حدى، حيث يهدف الى الاستثمارات والواردات والتمويل الخارجي المطلوب لتحقيق معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث يقوم على عدة افتراضات منها:

- ✓ ثبات الأسعار بعد تطهيرها ورفعها الى المستوى الدولي.
- ✓ الأخذ بالتغيرات في قيمة الصادرات.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار المدخرات المحلية والأجنبية.

ب- نموذج البنك الدولي المعدل: إن تغير دور الإقراض للبنك الدولي وتحويلة الى تقديم مساعدات مالية وفنية مشروطة جعلت هذا الأخير يعدل من نموذجه الأول وذلك تماشيا مع تطور وظائفه الجديدة.

4- **نموذج خسروودوروديان:**[1] يهتم هذا النموذج بجانب العرض حيث يهدف لدراسة الآثار المباشرة لبرنامج التكييف الاقتصادي على ثلاث محاور وهي: معدل نمو الناتج الحقيقي، معدل التضخم، ورصيد الحساب الجاري.ويعتمد هذا النموذج على ثلاث نماذج و هي:

- ✓ نموذج النمو الاقتصادي.
- ✓ نموذج التضخم.
- ✓ نموذج الحساب الجاري.

المطلب الثالث: متطلبات برامج الاصلاح الاقتصادي

ان برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، يستهدف أساسا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الاموال والسلع والعناصر الانتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الاسعار سواء كان تدخلا مباشرا أو غير مباشر، سعريا أو اداريا أو تنظيميا، ومن هنا يمكننا أن نتناول المحاور الاساسية لبرامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهي

1- **تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة** : ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي سعيا منه لتحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات، لأن العجز في ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى الزيادة الكبرى في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة ، وهو ما يؤدي

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق, ص116.

إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي للتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال:[1]

– الحد من الاقتراض العمومي من البنوك وذلك من أجل التقليل من عرض النقود ويكون ذلك عن طريق:

- ✓ الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.
- ✓ ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات حتى يصل إلى مستوى الأسعار العالمية.
- ✓ التقليل من الوظائف الحكومية.
- ✓ العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدة معينة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدا.
- ✓ الحد من الاستثمارات وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.
- ✓ التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة.

ويلاحظ أن هذه الإجراءات تستهدف التحكم في إدارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي رغم أن إعادة صياغة قوى الطلب كما ونوعا ينعكس بالضرورة على إعادة صياغة قوى العرض، ذلك لأن السوق يتكون من عرض وطلب ، أما الوسائل المفروض إتباعها للتقليص من عجز الميزانية فتتمثل في مايلي :

1 -1- تخفيف النفقات الجارية للحكومة[2] : وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال :

- ✓ تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس.
- ✓ تجميد كل أنواع الاعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية.
- ✓ خفيض الانفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة.
- ✓ تخفيض الانفاق العام للمؤسسات والمشروعات الانتاجية العمومية وزيادة في مشروعات البنية الاساسية التي تتكامل ولا تنافس في مشروعات القطاع الخاص

1-2- زيادة الإيرادات العامة : ويتم ذلك من خلال :

رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى ، وزيادة قاعدة الممولين والحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ، ومحاربة التهرب الضريبي لأن النظم الضريبية في الدول تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتسم بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق

[1]– مدني بن شهرة ، مرجع سابق، ص42.

[2]– مدني بن شهرة ، نفس مرجع، ص 43.

والمشروعات الكبيرة الحجم والقطاع الرسمي ، وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار في هذه القطاعات ، ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي وهو تنقيح النظام الضريبي على[1] :

- ✓ الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل الى الضرائب الشاملة ، أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادات في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي.
- ✓ رفع معدلات الضرائب عل دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب على الإرباح بما يتناسب والإصلاحات العامة.
- ✓ رفع قيمة الضرائب العقارية والأملاك المدنية.
- ✓ فرض ضرائب مبيعات عامة.
- ✓ الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا.
- ✓ التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد.
- ✓ إلغاء الإعفاءات الجمركية ،إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الأسعار.

إن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الاصلاح المالي هي :

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية .
- زيادة الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة .
- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي .
- تخفيض العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي .

ونجد أن الادارة الضريبية تلعب دورا اساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي ، بحيث أن تغيير السياسة الضريبية من دون تغيير إداري لا يعني شيئا إذ انه من الضروري ضمان أن التغيرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الإدارية وان تحسين الدارة الضريبية تعمل على المحافظة على العوائد وحتى زيادتها في الوقت ذاته ، وان الشرط الأساسي المسبق للإصلاح الضريبي هو ان يكون هناك اصلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان امكانية تطبيقها بفعالية في ظل اقتصاد يتسم بتزايد تعقد قطاعاته وعموما فإن اصلاح النظام الضريبي وفق لما يراه الصندوق يتسم بإستراتيجية واضحة المعالم بتحديد الأطر الضريبية والقوانين المحاسبية

[1] – اكرام عبد العزيز، **الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، بيت الحكمة للنشر، بغداد العراق2002، ص20.

التي تتطلب التحديث من حين لأخر فضلا عن الاعتماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولية ، مع تحسسن الاجراءات الادارية وتطوير الاجهزة الضريبية

.1-3- تخفيض الدعم :

يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية او للمواد الغذائية الاساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الانشطة الانتاجية او الخدماتية الاخرى ، لان هذا الدخل يؤدي الى اختلال هيكل الاسعار والنفقات وهو ما يؤدي الى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية ، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج وان انخفاض الدعم في الميزانية العامة له أثاره الايجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ، ومن هنا يؤكد الصندوق أن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم.[1]

1-4- إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة .

يعد العجز في الميزانية العامة أحد الإشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برامج الاصلاح الاقتصادي ، وان معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وإيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية وأن تقليص عجز الميزانية يؤدي إلى انخفاض تدفق رؤوس الاموال نحو الخارج ، وبالتالي نجد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة أثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي وذلك لأن كل طريقة تمويل أثار وتكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي والأسعار سواء اسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الميزان الخارجي ونلخص هذا التمويل فيما يلي :

1-4-1- التمويل من البنوك .

ويتم ذلك أما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البوك التجارية ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وعرضها الامر الذي ينعكس على زيادة حدة التضخم ، وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي وتراجع حجم الاحتياطات الخارجية ، وبالتالي تظهر أثار هذا النوع من التمويل على نحو سلبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية الغير منتجة .

1-4-2- التمويل الغير بنكي.

هو دالة لتطوير أسواق المال وحجم الطلب العام على السندات الحكومية ، وبالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم ، إلا أنه يكاد يكون منعدما في بعض البلدان النامية بسب طبيعة القطاع الخاص غير البنكي و له أثر

[1] – مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص45.

يكون انكماشا على الطلب من خلال أن طريقة التمويل الحكومي قد تفضي الى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص من التوجه نحو ممارسة الطلب على شراء السلع والخدمات والسندات الخاصة ، إلى شراء السندات الحكومية ومن ثم تدفع نحو ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤثر سلبا على استثمارات القطاع الخاص .

1-4-3- التمويل الخارجي :

وهو استخدام الموارد الاجنبية بهدف توسيع العرض المحلي وزيادة الواردات ، مما يؤدي إلى انخفاض أثر العجز على الطلب الفائض على السلع والخدمات .

وهكذا تباينت طرق تمويل العجز فالاستدانة من البنوك هي طريقة تمويل التضخم كونها تمارس تأثيرا ملحوظا على الاساس النقدي وعرض النقد ودفعها بمعدلات التضخم نحو الارتفاع والتعاظم و تأثر نحوه سلبا على الاقتصاد بحكم تلك الاستدانة وخاصة إذا كانت المصروفات غير منتجة ، في حين أن التمويل من القطاع الغير البنكي تعتبر عنصرا مؤثرا على هيكل الطلب الكلي للاقتصاد بفعل تحجيمه لطلب القطاع الخاص وتأثيره على المواد المخصصة لذلك التمويل وتكمن الخاطرة في أنه قد يحجم توفر الموارد لتمويل الاستثمار الانتاجي للقطاع الخاص ، وعلى وجه الخصوص اذا كان اقتراض الحكومة على أساس سعر الفائدة السوقي وكان نسبيا أعلى من العائد في مجالات الانشطة الاخرى ، ويرد الخيار التمويلي الاخير المتمثل بالاقتراض الخارجي محفوفا بالمخاطر ما لم يقترن بمنهجية افتراضية رشيدة ، وعليه فإن تمويل العجز محليا أحسن من الاقتراض الاجباري من المؤسسات المالية وهذا بدوره أفضل من الاقتراض من البنوك لأن سوق السندات الحكومية من شأنه الحد من الاثر التضخمي للاقتراض استنادا الى ما يمكن أن يولد عن ذلك من تضخم اثر عملية الاقتراض من البنك وإنما كذلك فإن إقامة سوق للأوراق المالية يتيح للحكومة ممارسة حالة استخدام السوق المفتوحة للتحكم بالكتلة النقدية والائتمان دون حدوث أي تشويه محتمل ان ينشأ على أساليب التدخل المباشر وخير دليل تجارب الدول التالية : إندونيسيا ، الفلبين ، سيريلنكا

2- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:**[1] إن المحور الاساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين ، والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة، كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافؤ في ظلها الايرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل إلى الخارج ،

[1] – مدني بن شهرة،مرجع سابق، ص48.

ولاشك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، فاذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فإن الصادرات تكون في الغالب أقل من الواردات ، مما يدل على ان فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار والادخار) تؤثر على فجوة تجارية خارجية(الفرق بين الصادرات والواردات). ويرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة بسب العجز في القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الانتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام ، وذلك العجز الممول اما من مصادر تضخمية او من مصادر خارجية او الاثنين معا ، كما أنه يرى كذلك أن أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات والصادرات ، بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومن هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هي :

2-1- تخفيض فجوة الموارد المحلية .

إن صندوق النقد الدولي وضع نموذجا يتضمن عناصر ومفردات تطبق قي معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها ومن ثم في الجهاز الاقتصادي سواء أكان بلدا متقدما أو متخلفا ، وكذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الاصلاح الذي يتعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات وأن فجوى الموارد المحلية تظهر من خلال مايلي:

(1).....F= X-M=I-S حيث : I :الاستثمار: F .الحساب الجاري : S .الادخار: X .الصادرات .
: Mالواردات .

فإذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإن الصادرات تكون أقل من الواردات ، وبالتالي فإن الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير عن كل من الادخار والاستثمار المحليين اساسا ، وبما أن الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة الفجوى القائمة بين هذين القطاعين فإنها تنعكس على الحساب الجاري وذلك على النحو التالي(2).....M-X=(IP-SP)+(IG-SG) :

حيث: IP : الاستثمار الخاص : SPالادخار الخاص: IG .الاستثمار الحكومي : SGالادخار الحكومي .

ويظهر من المعادلة 2 بأن فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص ومقارنة بإستثماراتها أو الاثنين معا ، حيث ان فجوة القطاع الخاص تعود في حالات التضييق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الاجور ،و الاسعار ، وتكاليف الائتمان ، وارتفاع الرسوم

الجمركية.....الخ ، وعلى هذا الاساس فإن فجوى الموارد المحلية يرجعها الصندوق إلى أخطاء السياسات المالية والنقدية للبلد .

2-2- إ صلاح سعر الصرف:

إن سعر الصرف للعملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب ، وإذا كان التمويل خارجي فإن الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الاختلالات بين الاسعار والتكاليف المحلية وابتعادها عن السوق العالمية ، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية وعليه يتطلب اصلاح سوق الصرف لأنه يلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.

إن سياسة سعر الصرف تلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات ، ويرى الصندوق أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز يقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق ، وهذه الاسعار عادة يكون مغالا فيها ، فهي بالتالي تؤدي الى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الاسواق العالمية نظرا لارتفاع أسعارها الامر الذي يعرقل القدرة على التصدير وتشجيع على ظهور السوق السوداء او الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين ، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي ، وسعر السوق وهو السعر الغير رسمي ،كما أن المغالاة في قيمة العملة يؤدي الى هروب رؤوس الاموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء ، وتقلل من الاستثمار الاجنبي في البلد الذي يوصي الصندوق بأن إجراء تخفيض في قيمة العملة من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد الذي يقوم بتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي .

2-3- تحرير التجارة الخارجية:

إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الانتاجية ،وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الاوضاع ، فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الاسعار في السوق الخارجية ، ومن خلال تحرير التجارة يسعى الصندوق إلى ازالة العوائق الادارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات سواء اكانت تدفقات سلعية ام خدماتية وذلك تماشيا مع اهداف المنضمة العالمية للتجارة كما ان تحرير التجارة الخارجية تعمل على :

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث ان المنافسة تقتضي الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج و الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.

- تبني تكنولوجيا حديثة و غير مكلفة و تشجيع المؤسسات على اعادة هيكلة مراحل انتاجها.
- البحث عن اسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات مما يؤدي الى رفع مدخولاeا المالية, وعليه يوصي صندوق النقد الدولي ب:

✓ تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية مع رفع كل القيود التي من شأنها عرقلة حركة سير الواردات ابتداءا من المواد الاولية مرورا بالسلع الرأسمالية الى استراد سلع استهلاكية.

✓ الغاء كل الاشكال التنظيمية و التشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية.

✓ اتباع سياسة اصلاحات تعريفات الجمركية و تركها تلعب دور حماية الاقتصاد و على ان يتم تخفيضها حتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنضمة العالمية للتجارة.

الحقيقة ان مطلب الصندوق بتحرير تجارة خارجية في البلدان النامية تكمن في ان اشكالية الاقتصاديات الدول الرأسمالية تتطلب البحث عن اسواق جديدة للتوسع لصادراتها من جراء الفائض النتاجي المتزايد الذي تعاني منه ,وتمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها .

2-4- اصلاح هيكل اسعار الفائدة .

ان سعر الفائدة على القروض و الودائع لا يؤثر فقط على مستوى الانفاق و التضخم و توازن ميزان المدفوعات بل يؤثر و بدرجة كبيرة عن الادخار و الاستثمار ،وتواجه سياسات اسعار الفائدة اصلاحات القطاع الحقيقي قيودا صعبة تفقد فاعليتها في ضل وجود نضام مصرفي ضعيف و مثقل بالأعباء ,ويكون امر اعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة امر ا ضروريا من اجل اعادة رسملتها ودمجها ضمن نظام اصلاح النقد،مع الاخذ بعين الاعتبار بعض الاصلاحات التدبيرية التي تشمل قواعد محاسبية تتعلق باحتساب الفائدة على القروض و اعتماد نظام تصنيف القروض الجديدة ,ومن ابرز العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة وعلى عملية التحرير المالي هي :

✓ درجة الممارسة في النظام المالي لاسيما الاسواق المصرفية.

✓ درجة انفتاح الاقتصاد الوطني ,أي حركية رؤوس الاموال.

✓ درجة قوة المؤسسات المالية.

✓ درجة قوة المؤسسات الغير مالية.

كما ان تحرير سعر الفائدة ينبغي ان يكون تدريجيا و خاصة اذا كان المناخ الاقتصادي الكلي غير مستقر و مؤسسات مصرفية غير فاعلة ,لأنه يؤثر في ربحية القطاع الخاص و الهدف من عملية التدرج هو تجنب الاثار السلبية المحتملة لإلغاء

الفجائي لأنظمة سعر الفائدة ,كما يوصي صندوق النقد الدولي بوضع استراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد, فالاقتصاد الذي يتسم بالمعدلات تضخم مرتفعة فان عملية تحرير اسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل اسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود اطار تنظيمي و اشرافي ملائم للأسواق المالية اما الاقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فان عملية تحرير اسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي بقواعد الحيطة المالية في حالة وجود مفاجئات .

كما يؤكد الصندوق ان مسالة تحرير اسعار الفائدة و تركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب الى الخارج, وتشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية نحو داخل و تزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع الى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات و تعزز من عملية الادخار و الاستثمار و من ثم تعود اجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

3- دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي :

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فإن البرامج التى انبثقت عن كل من صندوق النقد و البنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التى أضفت للقطاع العام دورا رئيسيا فى التنمية و فرضت رقابة صارمة على الأسواق الأجنبية .

و عمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حد كبير عن المنظومة العالمية إلى دعم الاستهلاك الأساسي و سياسات إعادة توزيع الدخول لكن منذ عقد الثمانينات ،و ذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه و هو برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التى تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية ،حيث اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشويهات مالية و نقدية بل أن الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول ،و قد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أو ثق بين الصندوق و البنك الدوليين ،ذلك التعاون الذي نمى من خلال ما يسمى بالمشروطية المتبادلة .فالسياسة المالية و النقدية و ما يترتب

عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص و فتح المجالات التنافسية ،و معنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق و يظهر ذلك من خلال:

3-1- تقليص دور القطاع العام :

إن أغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي و منها تدخل الدولة فى كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي و من أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام فى ادارة شؤون الدولة سواءا كان ذلك من الناحية الانتاجية أو الخدماتية و هو ما يتعارض مع فلسفة صندوق و البنك العالمي ،و عليه يوصى برنامج الاصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية و إعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام و خاصة فى مشروعات الصناعة التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط فى مشروعات البنية الأساسية و ذلك لكفاءة القطاع الخاص من جهة نظر الصندوق

و بالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ،كما أن تقليص دور القطاع العام يستند إلى :

- تخفيض من نفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام
- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص .
- التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبئ على الاقتصاد الوطني .

3-2- دعم و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق و يخلق معوقات أثناء تدفق رؤوس الأموال و بخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي و بالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه اتباع الخطوات التالية :

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب و الرسوم إما كليا أو جزئيا تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار لهذه الأموال .
- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية فى مجالات معنية و اعطاءها الفرصة فى الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار فى القطاع العام .
- اجراء تعديلات فى المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد و آليات اقتصاد السوق.

ان هذه الاجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية و علمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني

3-3- الخوصصة [1] :

إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مر ده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام فقد كانت ايراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية وكان عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير و التوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة و كانت ميزانية الدولة تتحمل أعباءا ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها ،و نجد أن برامج الاصلاح الاقتصادي للخوصصة تطورت للتخلص من الاحتكار الحكومي فى إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كليا ،و من هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على ادارتها على أسس اقتصادية وتجارية و تشير أدبية الصندوق من وضع برنامج بآليات خاصة تبدأ بمسح كامل مشروعات القطاع العام و مشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقسيم الأصول و وضع جدول زمني للبيع و انشاء جهاز خاص يتولى هذا البرنامج مع اتباع قواعد بسيطة و شفافة للبيع.

و نجد الدعوة للخوصصة جذورها فى المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية)التى نادت لتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد فى النقص فى الطلب الكلي الفعال بل نقص فى العرض و تصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض و يرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابيا على عدة محاور هي:

- تخفيض من اعباء ميزانية الدولة فى دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم لتخصيصها فى مجالات اقتصادية أخرى أكثر انتاجية .
- تقليل من أعباء الاداة التى تتحملها الدولة .
- عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها و تمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها .
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة انتاجية هذا الأخير .

[1] – مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص57،58.

3-4- توفير الفرص لكل من القطاع العام و الخاص [1] :

يرى صندوق النقد الدولى أن القطاع الخاص له دور كبير فى الانعاش الاقتصادي يتطلب التمييز بينه و بين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية و يكون ذلك بـ :

- ✓ فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص .
- ✓ إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعيين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام.
- ✓ عل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و القطاع الخاص.
- ✓ التسعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام.

المبحث الثالث: الثنائية العالمية وسياسة الإصلاح الاقتصادي

مما لا شك فيه أن تقييم سياسات النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي يعد من الموضوعات الهامة التي شغلت بال متخذي القرارات وراسمي السياسات والباحثين، وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عن هذه السياسات ولقد اتخذت المؤسسات النقدية الدولية مجموعة من التدابير ترمي إلى التغيير الجذري لبعض المناهج الاقتصادية وتحقيق مبدأ شمولية الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: أهداف صندوق النقد الدولي ووظائفه.

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، انشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي.

ان صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية يتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة يرمي الى دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة له واقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف لتصحيح الاختلالات فيه وتطوير التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية, كما يمكن تحديد الأهداف التي تنص على انشاء صندوق وهي:

1) إقامة نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات بغية تنظيم العمليات الجارية بين الدول الأعضاء والحد من الإجراءات المعية لنمو التجارة الدولية.

[1] – مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص58،59.

2) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية ودعم تطورها على أسس متوازنة، بحيث تقود الى مستويات عالية من العمالة والتشغيل والدخل الحقيقي من خلال تطوير الموارد الانتاجية لدى الدول الأعضاء وتأمين حرية تبادل العملات بين الدول.

3) تحقيق استقرار نقدي عن طريق وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل منتظمة بين الدول الأعضاء وتجنب المنافسة في أسعار الصرف عن طريق تحديد أسعار صرف ثابتة لتبادل العملات وفق معدلات متفق عليها مسبقا.

4) منع الدول الأعضاء فرصة الاستفادة من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت ضمن اطار شروط حمائية محددة لتصحيح موازين مدفوعاتهم في حالات حدوث عجز مؤقت اذا ان استغلال هذه الفرصة يسمح بتنمية الثقة بين الدول الأعضاء والحيلولة دون الى اجراءات تسئ للنمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي.

5) تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمواجهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات وتقصير فترة عدم التوازن وحصرها ضمن اطار ضيق.

ويتضح مما تقدم أن أهداف الصندوق تتجسد في امتصاص الأزمات النقدية على الصعيد الدولي والحفاظ على النظامين النقدي والمالي الدوليين وصيانة النظام العالي الحالي وترسيخ مبادئه.

الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي.

ان نشاط الصندوق المحصور في المجالين النقدي والمالي والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء وإعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى لنشأة الصندوق كانت مشاكل الدول الصناعية من اهتماماته ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضي كانت المشاكل التنموية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات للدول النامية الأعضاء هي أول اهتماماته وعلى اثر هذه المشاكل تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج اختلال ميزان المدفوعات إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في انجار عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية وذلك بالتزام الدولة العضوة الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي، بحيث أصبح يمارس دورا تنمويا إما بتقديم المزيد من الدعم المالي باستخدام تسهيلات ائتمانية جديدة أو بتقديم المساعدات الفنية وتصميم سياسات للإصلاح الاقتصادي وعليه يمكن حصر وظائف صندوق النقد الدولي فيما يلي:[1]

[1].مدني بن شهرة ، مرجع سابق، ، ص70.

1- استقرار أسعار الصرف

2- السحب الاحتياطي

3- أشكال التسهيلات وأشكال التفاوض

4- حقوق السحب الخاصة

المطلب الثاني: أهداف البنك الدولي ووظائفه

يعتبر البنك الدولي المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف، وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم.

الفرع الأول: أهداف البنك الدولي[1]

البنك الدولي مؤسسة إقراض غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:

1. المساعدة على إعادة إعمار الاقتصاديات الغربية وذلك باستثمار الأموال في أغراض إنتاجية بحتة.
2. تقديم القروض والتسهيلات المالية، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية، بهدف تنمية اقتصادياتها والمناطق المتخلفة فيها.
3. تشجيع وتنمية الاستثمارات الأجنبية طويلة الأمد في الدول النامية، وتقديم الضمانات.
4. تقديم التسهيلات المالية من موارده الخاصة، أو من مصادر أخرى بشروط مناسبة،بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية، ولابد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم بالشروط التالية:

أ- أغراض إنتاجية طويلة الأمد.

ب- ضمان ميزان المدفوعات لخدمة الدين.

ت- ضمان قيمة الاستثمارات، عند انخفاض قيمة العملة المحلية أو شروط التحويل الخارجي.

5. توسيع وتنظيم التبادل التجاري الدولي طويل الأمد، مع ضرورة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات
6. تنمية الاستثمارات الدولية، شريطة عدم التأثير على الأوضاع الاقتصادية للدول المجاورة الأعضاء في البنك الدولي.

[1]- ميثم عجام، **التمويل الدولي**، زهران للنشر،2006،ص 264،265.

الفرع الثاني: وظائف البنك الدولي[1]

1. تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية.
2. دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي.
3. تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
4. العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
5. مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تقييم نماذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

مما لاشك فيه أن تطبيق أي برامج إلا وتكون له بعض المزايا وبعض العيوب وهذا ما يدعو إلى التقييم والتحقق من مدى فعالية هذه النماذج في التطبيق العملي على البلدان النامية سواء كانت من حيث الفروض التي اعتمد عليها أو من حيث آثارها المترتبة عن تلك الإجراءات الإصلاحية.

1. **تقييم نماذج صندوق النقد الدولي:[2]**

نجد أن هذه النماذج التي فرضت على الدول النامية ميز فيها الصندوق بين نمطين مختلفين لاختلاف ميزان المدفوعات وهي اختلاف نتائج عدم التوازن، مدته لا تتعدى السنتين في جميع الأحوال وعدم التوازن ناتج عن تشوهات هيكلية أو عن ثقل المديونية الخارجية يجعل أخذ إستراتيجية طويلة المدى لاستعادة هذا التوازن.

- من ناحية الفروض التي تقوم عليها هذه النماذج:

إن فرضية نموذج الصندوق بأن الاختلال في التوازن الخارجي يعبر عن الاختلال الداخلي بالاقتصاد لأن زيادة فائض الطلب المحلي هو نتيجة الاختلال الخارجي، وهي بذلك تتجاهل التغيرات العالمية التي تمس اقتصاديات العالم ويرجع إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال:

أ- التغيير في معدلات التبادل التجاري العالمي.

ب- التغيير في معدلات أسعار الفائدة.

[1]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء، الأردن،ط1 2008،ص160.

[2]- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، والمؤسسات المالية الدولية**، الطبعة 2008، ص102،104.

- من ناحية الآثار المترتبة عن إجراءات الإصلاح.

أ- إعطاء أهمية للعرض النقدي، لأن خفض حجم الديون الخارجية يتحقق عند التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

ب- إن توازن الناتج القومي الإجمالي والاستثمار وحجم العمالة والطاقات الإنتاجية المشغلة عند مستوى مرتفع يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، ومنه القضاء على الاختلالات الرئيسية.

ت- صعوبة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وذلك لضعف الطلب على الصادرات للدول النامية.

ث- تأثير السياسات الاستثمارية الانكماشية لبرامج التكييف على حجم وهيكل الاستثمارات، بحيث فرض الضرائب المختلفة ورفع أسعار الفائدة على الائتمان يؤديان إلى تخفيض الاستثمارات.

2. تقييم نماذج البنك الدولي:[1]

لا تخلو برامج البنك الدولي من بعض العيوب التي يمكن إدراجها فيما يلي:

أ- عدم وضوح سياسات معنية لتحقيق نمو مرغوب أو توازن لميزان المدفوعات، كما أن النموذج لا يحتوي على أسعار.

ب- إن عملية تخفيض قيمة العملة لن تؤدي إلى خفض تكلفة الصادرات أو الإنفاق على الواردات.

ت- صعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج بالدول النامية وبالتالي نجد أن الواردات ضرورة لعملية الإنتاج وهي غالبا غير قابلة للتغيير.

ث- نجد أن واردات السلع الرأسمالية مرتبطة بالاستثمار، وواردات السلع الغذائية مرتبطة بالاستهلاك الذاتي.

[1]- مدني بن شهرة، نفس المرجع، ص105،106.

خلاصة :

إن أي إصلاح اقتصادي يتبع من فلسفة معينة وتتبنى هيئات تنفيذية هذه الفلسفة حيث تظهر الحاجة إليها من أجل إصلاح ما هو مفسد وذلك بوضع برامج إصلاحية نابعة من أفكار ومفاهيم وجدت ضمن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى المدارس المختلفة

كما أن اقتصاديات الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات من العقد الماضي متدهورة الأمر الذي جعلها تتبنى الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن مجموعة من تصاميم لنماذج اقتصادية متمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي اللذين يرميان إلى تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث

الاصلاح المالي ومعالجة اختلالات ميزان المدفوعات

تمهيد

لقد لعبت السياسة المالية دورا هاما في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات نوعا ما في الجزائر، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها وبناءا على ذلك ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة (2000-2010).

البحث الثالث: البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة (2001-2014).

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية ماي1998م، ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001م إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط، مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية.

المطلب الأول: النفقات العامة

إن التوسع في مهام الدولة ووظائفها والمتمثلة في إشباع الحاجات العامة أدى إلى اتساع في دائرة حجم الإنفاق العام وفي تعدد تقسيمات النفقات وآثارها.

1_ **تعريف النفقة العامة:** هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة.[1]

_ وتعرف أيضا بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة.[2]

2- **تقسيمات النفقات العامة:** يختلف تقسيم النفقات العامة من دولة إلى أخرى تبعا لحاجات ومراعاة لظروفها التاريخية ودرجة تطورها ويمكن إيجاز أهم التقسيمات وفقا للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية).
- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).
- التقسيم الجزائري للنفقات العامة(نفقات التسيير ونفقات التجهيز ونفقات الاستثمار).

أ- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:[3] يقصد بالحقيقية أنها تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة بالإضافة إلى الدور الحديث في النشاط الاقتصادي إقامة الطرق، مستشفيات وتشغيلها، إقامة وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات...الخ. أما النفقات التحويلية تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط تكون من

[1]- عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص41.

[2]- أعاد حمود القيسي،**المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، 2011، ص 36.

[3]- سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة**، عميد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2011، ص470، 471,

جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، المنزلي والإنتاجي والعام الخارجي وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني.

ب- نفقات العادية وغير عادية:[1] تعرف النفقات العادية تلك النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة أي هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة. أما النفقات غير العادية فهي ذات طبيعة استثنائية، بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالحرب والكوارث الطبيعية وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

ت- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة[2]

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التصنيف يعدّ أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي:

1- النفقات الإدارية للدولة: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

2- النفقات الاجتماعية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

3-النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ.

[1]- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2007، ص55.

[2]- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2005،2006, ص160.

ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكّن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

ج- التقسيم الجزائري للنفقات العامة:[1] لقد تم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية 1983م إلى ثلاث أقسام يضم القسم الأول والثاني نفقات التسيير والتجهيز ويخص القسم الثالث لميزانية الاستثمارات .1- **نفقات التسيير**: وهي تضم أربعة أبواب وهي:

-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.

-مخصصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو مايعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق.

-التدخلات العمومية.

2- **نفقات التجهيز** : وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل الإسكان .

3- **نفقات الاستثمار** :وهي ضمن بابين :

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري.

-إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، لابد أن تتوفر لها الموارد اللازمَة لذلك، أي الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص179،180.

1. تعريف الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

2. تقسيمات الإيرادات العامة:

توجد أنواع متعددة من الإيرادات العامة وهي تختلف من بلد لآخر، ومن أهمها:

2-1- تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:[2]

أ- **الإيرادات العادية:** يقصد بها تلك التي تتكرر وتدرج تقديراتها في نظام الموازنة العامة سنويا وتستخدم في تمويل النفقات العادية. وتشمل إيرادات الدولة (من مشاريعها الزراعية والتجارية والصناعية)، والضرائب بأنواعها، كضريبة الدخل والضرائب الجمركية، كما تشمل الرسوم بأنواعها، كرسوم المطارات والموانئ ورسوم البرق والبريد والهاتف.

ب- الإيرادات غير العادية: فهي التي لا تتكرر سنويا، ولا تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة، وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية(كالمشاريع الاقتصادية الكبيرة والحروب والزلازل) وتشمل إيرادات القروض العامة، والإصدار النقدي الجديد.

2-2- تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:[3]

أ- إيرادات أصلية: وهي ما تحصل عليه من دخل أملاكها، وتشمل إيرادات أملاك الدولة الزراعية والتجارية والصناعية والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات).

أ- الإيرادات المشتقة: هي ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاع قسم من أموال الأفراد، ويشمل هذا النوع، باقي الإيرادات غير دخل الدولة من أملاكها، كالدخل من الضرائب والرسوم والغرامات الجزائية...وغيرها.

2-3- تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:[4]

أ- الإيرادات السيادية: تشمل ما تحصل عليه الدولة جبرا وبالإكراه، وأهم تلك الإيرادات الضرائب بمختلف أنواعها، والرسوم والغرامات الجزائية والقروض الجبرية.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص87.

[2]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1، 2008،ص 346.

[3]- محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص344.

[4]- محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص345.

ب– الإيرادات الاقتصادية (غير السيادية): فهي التي تحصل عليها الدولة، بدون إكراه أو إجبار، إذ تحصل عليها الدولة بصفتها شخصا معنويا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات، وتشمل الإيرادات الاقتصادية ، إيجار، أو ثمن بيع، العقارات الحكومية، وأرباح المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة، كالمصانع الحكومية وخدمات البرق والبريد والهاتف والخطوط الجوية وأرباح البنك المركزي...وغيرها.

الشكل رقم(03–01): تقسيمات الإيرادات العامة

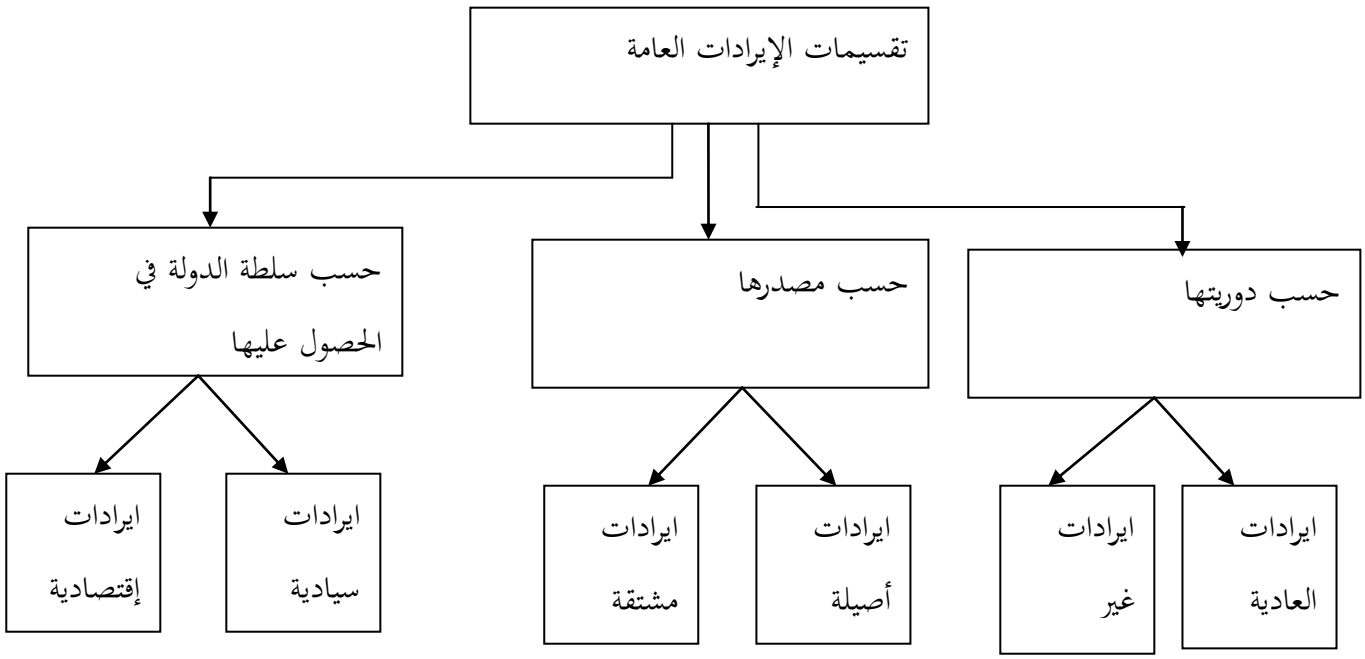

المصدر: محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص343.

المطلب الثالث: تحليل الإيرادات والنفقات العام

الفرع الأول: تحليل الايرادات العامة

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-01): تطور الايراد العام مابين 2000-2010

الوحدة: مليار دج.

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات(%)
2000	1028 .8	
2001	1234 .3	19.9
2002	1457.7	18
2003	1451.4	0.4-
2004	1528	5.2
2005	1635.8	7
2006	1667.9	1.9
2007	1802.6	8
2008	1924	6.7
2009	2786.6	44.8
2010	3081.5	10.5

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2001 إلى 19.9% مقارنة بسنة 2000 بمبلغ قدره 205.5 مليار دج لتنخفض سنة 2003 بنسبة 0.4- % ، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 كانت نسب الزيادة تتراوح بين 1,9% و8 % لتقفز بنسبة 44.8% سنة 2009 بمبلغ قدره 815.5 مليار دج مقارنة بسنة 2008 ، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.5 مليار دج .

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية وسنحاول من خلال الجدول التالي معرفة أهم مصادرها .

الجدول رقم (03-02): مصادر الإيرادات العامة 2000-2010.

الوحدة : مليار دج.

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جبائية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
2000	425،8	79	524	1028،8
2001	411،3	91	732	1234،3
2002	438،8	102،5	916،4	1457،7
2003	475	139،5	836	1451،4
2004	532،3	133،5	862،2	1528
2005	596،9	139،9	899	1635،8
2006	610،7	141،1	916	1667،9
2007	676،1	153	937	1802،6
2008	754،8	199	970،2	1924
2009	921	237،1	1628،5	2786،6
2010	1068،5	177،2	1825،8	3081،5

المصدر: الامانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية.

الشكل رقم(03-02): مصادر الإيرادات العامة 2000-2010

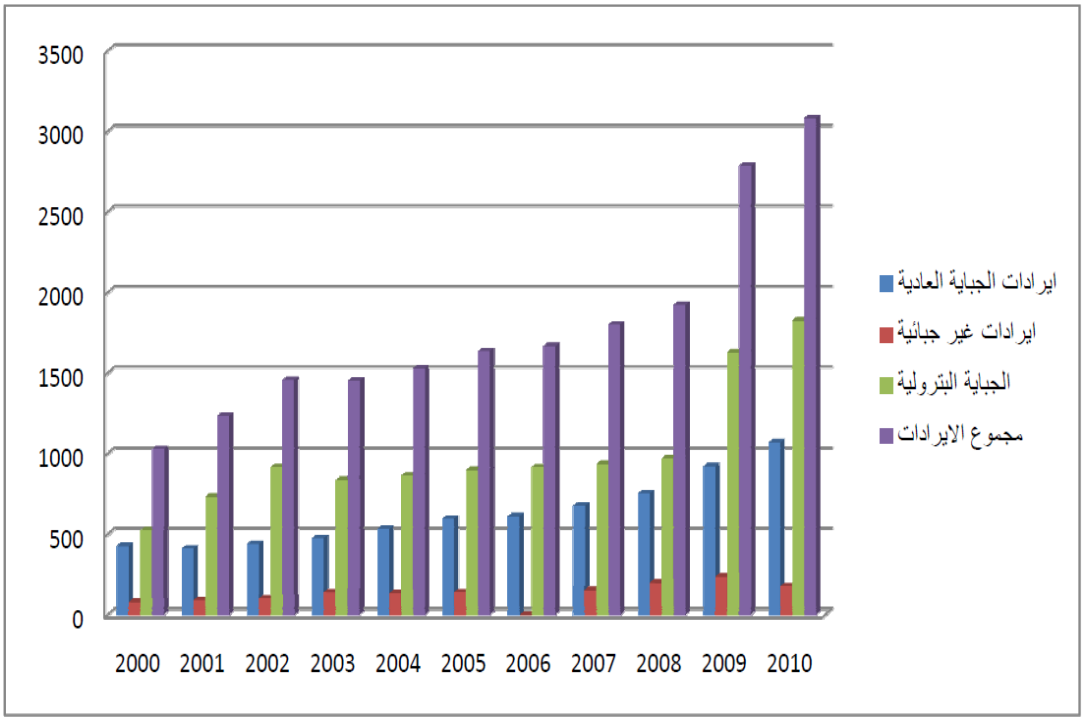

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من50 % من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية ، لا كن لا تقل أهمية عن الجباية البترولية وما أسهم في أهمية هذا المصدر السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة والتي كانت حصيلتها كما يلي:

الجدول رقم (03-03): مصادر الجباية العادية.

الوحدة : مليار دج .

السنوات	إيرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة	الرسوم المختلفة على الأعمال	حصيلة الجمارك
2000	425،8	108.7	207.8	92.9
2001	411،3	93.9	201.4	97.6
2002	438،8	99.5	210.9	109.3
2003	475	11.01	227.7	118.3
2004	532،3	124.2	241.9	144.8
2005	596،9	147.4	279.6	147.9
2006	610،7	168.1	303	117
2007	676،1	201.3	331.6	120.7
2008	754،8	278.8	327.7	121.3
2009	921	321.8	417.6	149.6
2010	1068،5	367.8	496.2	170.3

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية.

الشكل رقم(03-03): مصادر الجباية العادية

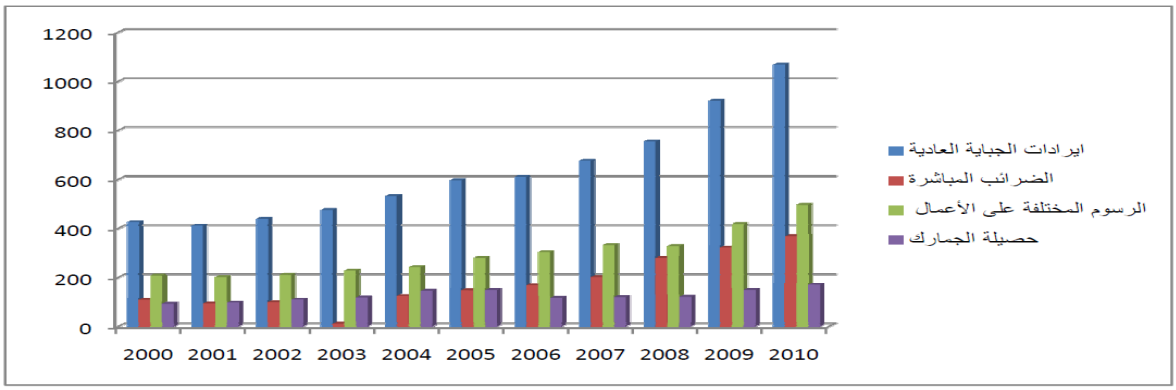

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يتجلى من الشكل أن الرسوم المختلفة على الأعمال لها الوزن الأكبر في إيرادات الجباية العادية قد تتجاوز النصف بسبب زيادة المشاريع الاقتصادية، فأقل قيمة لها سنة 2000 بمبلغ 207.8 مليار دج لتصل إلى 496 مليار دج سنة2010. و الرسوم المختلفة على الأعمال الضرائب المباشرة من ناحية مساهمتها في الجباية العادية ،فمن خلال الشكل كانت تتماشى الضرائب المباشرة مع حصيلة الجمارك تقريبا بنفس الأهمية بمبالغ تتراوح بين 92 ميار دج و147.9 مليار دج للسنوات الخمسة الأولى ، وبدءا من 2006 استمر ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة تاركة حصيلة الجمارك في المرتبة الأخيرة لتصبح الضرائب في ثلاث السنوات الأخيرة ذات أهمية لا يستهان بها بالمقارنة مع الرسوم المختلفة للأعمال لتصل إلى 367 مليار دج سنة 2010 . وما يدل على ذلك أن السياسة الضريبية المتبعة من طرف الجزائر كانت ناجعة ووصلت إلى هدفها والمتمثل في توسيع الوعاء الضريبي وبالنسبة لحصيلة الجمارك رغم انخفاض أهميتها لكنها تعرف زيادة متذبذبة بين سنة وأخرى لتصل إلى أقصى حد لها بمبلغ 170 مليار دج سنة 2010.

وما يمكن قوله عن حصيلة الجمارك أنها رغم الإجراءات المتخذة بشأنها و الرامية إلى التخفيض التدريجي لها لكنها عرفت ارتفاعا بسبب زيادة الواردات في إطار تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني : تحليل النفقات العامة

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من1255.5 مليار دج من سنة 2000 إلى 5860.7 مليار دج سنة 2010 بنسبة زيادة في المتوسط . 19%و الجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الجدول رقم (03-04) : تطور النفقات العامة 2000-2010

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نسب تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسب تطور نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسب تطور اجمالي النفقات
2000	956.3	-	290.2	-	1255.5	-
2001	836.2	13.3	415.5	43	1251	-0.3
2002	1050	25	509.6	22	1559.6	24.5
2003	1097.3	4.5	613.7	20.4	1711	9.7
2004	1200	9.3	720.6	17.32	1920.6	12.25
2005	1200	0	750	4.1	1950	1.5
2006	1283.4	6.9	1347.9	79.7	2631.3	34.9
2007	1574.9	22.7	2047.9	52	3622.7	37.7
2008	2017.9	21.9	2304.8	12.4	4322.7	19.28
2009	2593.7	28.5	2597.7	12.7	5191.4	20
2010	2837.9	9.4	3022.9	16.3	5860.8	12.8

المصدر :الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

الشكل رقم(03-04): تطور النفقات العامة 2000-2010

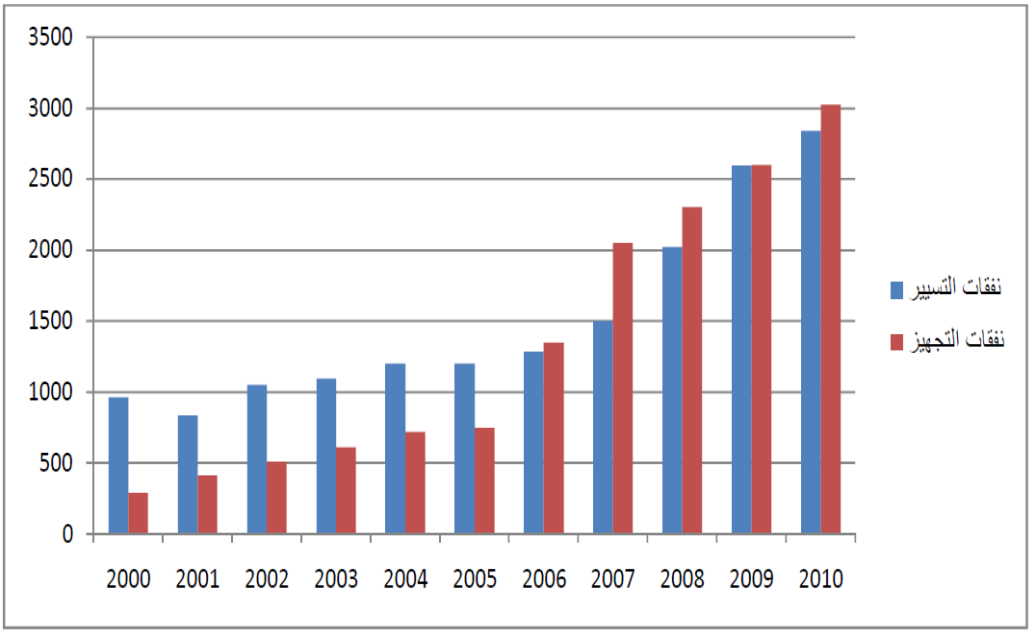

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

1- نفقات التسيير:

يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005 ، ففي سنة 2000بلغت نفقات التسيير 965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005، وكانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة بين 5% و25% لتصل إلى 2837.9 مليار دج في سنة 2010، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010بعد ماكانت لا تتعدى 135 مليار دولار سنة 2000، ومن ناحية ترقية الموارد البشرية للانتفاع من قدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي ليرصد له مبلغ 173 مليار دج سنة 2010 ، مع رصد مبلغ 100 مليار دج من أجل التخفيف من حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية والأدوية مع توفير مناصب شغل للفئة البطالة بسبب خوصصة الشركات العمومية، بالإضافة إلى ذلك إهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إكمال التعليم العالي للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى يد عاملة ماهرة.

3- نفقات التجهيز

تميزت نفقات التجهيز هي الأخرى بالارتفاع المستمر من 2000 إلى 2010 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة إتجاه اقتصادها ومجتمعها ، وهذا ماتبين في الجدول والشكل السابقين .

لقد سجلت نفقات التجهيز أكبر زيادة لها سنة 2006 بنسبة 79.1% مقارنة بالسنوات السابقة لتقفز إلى 1347 مليار دج، ثم على 3022.8 مليار دج سنة 2010 تاركة نفقات التسيير في الأولوية الثانية وما ساهم في هذا التغيير هو الاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية التي تستحوذ ثلاثة أرباع ميزانية التجهيز، تتوزع نفقات الاستثمار على أهم القطاعات وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-05) : نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2000- 2010.

السنوات	نفقات الاستثمار	الفلاحة والري	المنشآت الاقتصادية	السكن	المنشآت الاجتماعية
2000	265.8	43.5	57.6	59.3	10.05
2001	369.8	56.7	83.8	86.4	18.8
2002	446.4	75.4	102.5	91.2	25.6
2003	507.2	94.2	114	91.9	37.9
2004	508.6	85.1	131.4	75.1	42 .6
2005	553.2	96	126.4	61.4	44.2
2006	1019.7	112.9	312.7	131	59.2
2007	1668.4	201	597.8	283.6	89.7
2008	1906	308.5	701.6	312.7	102.4
2009	2136.3	393.7	725	230	183.8
2010	2503.4	335.5	1095.9	270.5	218.4

المصدر : الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

عرفت نفقات الاستثمار زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة بسبب الزيادات المستمرة لكل من:

- ✓ قطاع الفلاحة والري :إلى غاية 2003 تميز بالزيادة ليصل إلى 94 مليار دج ، ثم إنخفض سنة 2004 ليعاود إرتفاعه إلى 393.7 مليار دج سنة 2009
- ✓ المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية :كان لها الوزن الأكبر في نفقات الاستثمار لاعتماد الدولة مبلغ 1095.9 مليار دج سنة 2010.
- ✓ قطاع السكن : لم تغفل ميزانية الاستثمار على قطاع السكن للنهوض بالجانب الاجتماعي لترصد له مبلغ 270.5 مليار دج سنة 2010.

ما يمكن قوله على النفقات العامة كانت لنفقات التسيير ذات أهمية طيلة خمس سنوات الأولى وأثر الطفرة البترولية ورغبة السلطات العمومية لتحقيق نتائج أفضل على المدلى المتوسط والبعيد جعلها تهتم بالقطاعات الاستثمارية ضمن برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي أثر بزيادة نفقات التجهيز بصورة كبيرة وهذا ماسوف نتطرق إليه لاحقا ضمن البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال تلك الفترة.

المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 2000-2010 .

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2010 إرتفاعا ملحوظا في جانب الايرادات وهذا راجع للطفرة التي حدثت على الايرادات البترولية بسبب إرتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ ملايير الدينارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية (النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم)، والذي سوف نرى أثر السياسة المالية على كل متغير على حدى.

المطلب الاول : تطور معدلات النمو الاقتصادي .

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الاجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال 10سنوات للفترة المدروسة 2000-2010 والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(06-03) : تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات .

الوحدة : نسبة مئوية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النمو الاقتصادي	2.4	1.9	3.1	6.8	5.1	5.2	5.5	5.8	4.6	5	4.5
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	-	5.5	5.3	6.1	4.6	4.8	4.8	5.4	4.9	5.5	5.5

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1,9% سنة 2001، ويرجع السبب إلى إنخفاض البترول إلى 24.9 للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع مجددا يتراوح مابين 4.5% و5.8% منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له سنة 2003 بمعدل 6.8%[1]، هذا يقودنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة المضافة الاجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000 و2008.

[1]- Office national de statistique ,Comptes économiques 2000-2008 ,collections n°147,p 50

الجدول رقم (03-07) : تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

الوحدة : نسب مئوية.

القطاعات	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة	محروقات	قطاعات أخرى
2000	9.3	7.8	7.8	11.79	43.6	19.8
2001	10.9	8.3	8 ?5	12.68	38.4	22.2
2002	10.36	8.3	9.1	12.6	36.7	23
2003	10.9	7.5	8.5	11.7	39.7	21 .7
2004	10.4	7	8.2	10.94	41.8	21.7
2005	8.3	6	7.2	9.6	48.3	20.4
2006	8.1	5.7	7.7	9.2	49.5	19.8
2007	8.2	5.5	8.5	9.9	47.8	20.1
2008	7.1	5.1	8.7	9.9	50.3	

المصدر : الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات، والتي تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عن 30% تعرف هذه النسبة إرتفاعا مستمرا لتصل إلى 50% بسبب إرتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100دولار للبرميل سنة 2008 ، أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمته تبلغ 10%سنة 2001 إنخفضت إلى 1.7 %سنة 2008 ويعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية .

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها 9% لتنخفض تدريجيا إلى غاية 5.1% سنة 2008 أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة فقد عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة ، ومن جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح مابين 4% و6% ويرجع هذا النمو في المقام الأول لقطاع الفلاحة وقطاع البناء والانشغال العمومية .

لقد سمح التطور في معدلات النمو الاقتصادي بتحقيق إحتياطي دولي للجزائر بلغ 146 مليار دولار في 2009 مع إنخفاض المديونية في حدود 4 مليارات دولار مما جعلها في موقف أفضل إتجاه العالم الخارجي،كما ساهم في تقليص معدلات البطالة.

المطلب الثاني : تحليل معدلات البطالة ومعدل التشغيل.

كان من ضمن عمليات التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي هو ضرورة إشراك القطاع الخاص، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخوصصتها والتي نتج عنها إرتفاع معدلات البطالة بسبب عدم القدرة على المنافسة وغياب سياسة واضحة للتشغيل، ولعلاج هذه المشكلة وابتداءا من سنة 2001 تم إعتماد البرامج التنموية وزيادة الانفاق الحكومي في جميع القطاعات إغتناما لفرصة إرتفاع أسعار المحروقات وتحسين مداخيل الدولة والهدف منه تخفيض البطالة.

الجدول رقم (03-08) :تطور معدلات البطالة

الوحدة : نسب مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	29.5	27.5	23.7	17.5	15.26	12.27	13.79	11.33	10.2	8.9

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2010 ص126.

الشكل رقم(03-05): تطور معدلات البطالة

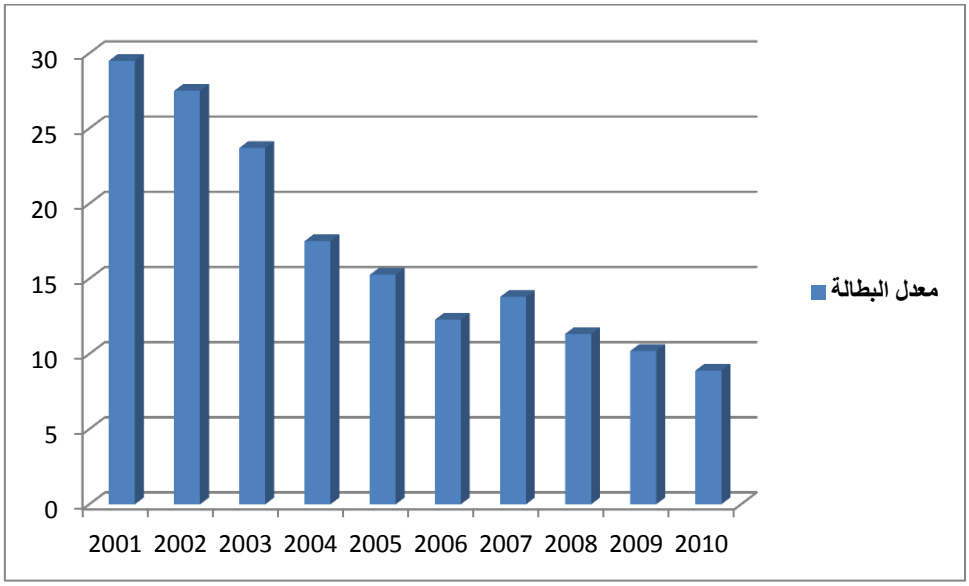

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتمادا على الجدول السابق

يتضح من الجدول أن معدل البطالة عرف إنخفاضا لابأس به مابين 2001 و2004، فعندما سجل نسبة 27.5 % سنة 2001 إنخفض ب 10نقط ليصل إلى 17.5 % سنة 2004 بفضل برنامج دعم النمو الذي وفر منذ تنفيذه على إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل منها 4575000 منصب دائم بنسبة 63% و 2710000 منصب مؤقت بنسبة 37%[1]، وقد توزعت المناصب بنسبة 83% للقطاع الهيكل و17% للقطاع الغير رسمي والجدول التالي يوضح ذلك.

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

الجدول رقم (03-09): : توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط سنة 2003 .

النشاط	نسبة مناصب الشغل
القطاع الهيكل	83
الفلاحة	21.5
الصناعة	7
بناء وأشغال عمومية	12.6
خدمات	16 .7
إدارة	21.2
صندوق خاص بالتشغيل	4
القطاع الغير رسمي	17

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني2003 ص132.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والإدارة ساهمت بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل، وإلى جانب ذلك نجد أن القطاع الغير رسمي له نفس الوزن في المساهمة في توفير مناصب الشغل بالمقارنة بالقطاعات الرسمية. تواصل الجزائر في دعم النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بتخصيص مبلغ 50 مليار دولار حتى نهاية 2009 .

وعلى إثر هذا البرنامج تواصل معدلات البطالة إنخفاضا من 15.2% سنة 2005 إلى 11.3% سنة 2008 ثم إلى 10.2% سنة 2009، ففي الفترة الممتدة بين 2005- 2007 تم إنشاء 1120000 منصب شغل بنسبة61 % مما كان مسطر له[1].

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال السنوات 2005- 2006-2007 ، ص 26.

الجدول رقم (03-10): يبين تطور الفئة النشطة والبطالة للفترة 2004-2009 .الوحدة : مليون.

الفئة / السنوات	الفئة النشطة	%	منصب العمل	%	البطالون	%
2004	9.5	100	7.7	82.4	1.8	17.5
2005	9.5	100	8.1	84.8	1.4	15.2
2006	10.1	100	8.8	87.8	1.3	12.2
2007	9.9	100	8.5	86.3	1.4	13.7
2008	10.3	100	9.1	88.7	1.2	11.3
2009	10.5	100	9.4	89.8	1.1	10.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي 2010 ،ص 68 .

يتولى كل من قطاع التجارة والخدمات في إمتصاص أكبر قدر للفئة النشطة وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-11) :توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009.

القطاعات	مناصب العمال(مليون)	%
الفلاحة	1.242	13.1
الصناعة	1.194	12.6
بناء وأشغال عمومية	1.781	18.1
تجارة وخدمات	5.318	56.1
المجموع	9.462	100

المصدر :الديوان الوطني للاحصائياتwww.ons.dz

وفر قطاع التجارة والخدمات مانسبته 56.1% من مناصب الشغل وقطاع البناء والاشغال العمومية 18.1% ليوفر كل من قطاع الفلاحة والصناعة نسبة 13.1% و12.6% من مناصب العمل على التوالي وهذا ما يوضح لنا في أخر المطاف أن الفئة النشطة إتجهت نحو ممارسة التجارة والخدمات التي عرفت إلغاء للقيود في إطار الاصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يمكن تحقيقها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المطلب الثالث : تحليل معدل التضخم

شهدت معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 1999بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية لتبلغ نسبة 2.1% ليتواصل الانخفاض ليصل إلى أقل نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3% ليرتفع إلى 4.2%سنة 2001 لإرتفاع المعروض النقدي بنسبة [1]22.3%، كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6 % و3.6% لسنتي 2003 و2004 على التوالي مسجلا إرتفاعا يقدر ب 2.3نقطة و 3.3نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2000 ويرجع السبب إلى :

✓ إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32% لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002 وحوالي 30.4% لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ، ويترجم هذا الارتفاع بصفة أساسية لإرتفاع الاسعار الدولية للمواد الغذائية وسلع التجهيز[2].

✓ إرتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد حوالي 3041.9دج سنة 2003 مقابل 2901.5مليار دج سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر ب 17.24% ، وللتحكم في اخطار التضخم الناتج عن الافراط في السيولة لجأ بنك الجزائر إلى رفع الاحتياطات الالزامية لدى البنوك.

✓ ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية مع عدم فعالية السياسات النقدية للتصدي للأثار السلبية لنمو الكتلة النقدية جعل التضخم يرتفع إلى 4.7% سنة [3]2004.

✓ ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.6% سنة 2005 إلى 5.74% سنة [4]2009، وهو الأعلى في العشرية ، ويرجع هذا التغيير السنوي لإرتفاع الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية وفق النسب التالية: 4.3 %سنة 2000 ، 6.5% سنة 2007 ،7.4 % سنة 2008، 9.1%سنة 2007

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2003 ،ص90.

[2]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2004 ،ص20.

[3]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نفس المرجع، ص31.

[4]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي،نفس المرجع، ص118.

الجدول رقم(03-12): يوضح تغيرات معدل التضخم 1999-2010 .

الوحدة : نسبة مؤوية.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	2.1	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.64	2.53	3.51	4.4	7.74	5.3

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للفترة المدروسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم إنخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2000 ولم تتجاوز المعدل 7%خلال هذه العشرية، رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم.

المبحث الثالث: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (2001-2014) ونتائجها.

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[1]، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ونتائجه.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش (2001-2004).

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

[1]- حاكمي بوحفص، الاصلاحات، والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب، تونس، مجلة شمال إفريقيا، ص14.

– دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.

– إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.[1]

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

البرامج / البيان	المبلغ (مليار دج)	النسبة%
دعم الاصلاحات	45	8.6
دعم مسار الإنتاج:الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	201.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص333.

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1 % من مجموع الغلاف والمخصص لهذا البرنامج ثم يليه التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي نسبة 21.7 % ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الاصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج أي بنسبة 12.4 و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

[1]– بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 2001/10/25.

الفرع الثاني: نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي.

حققت سياسة الانعاش الاقتصادي مجموعة من النتائج:

الجدول رقم (03-14): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش:

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993.00
ن د خ خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683.00
ن د خ خارج المحروقات والفلاحة	2118.12	2366.38	2603.43	2835.22	3144.00
النمو الحقيقي					
الناتج الداخلي الخام %	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
ن د خ خارج المحروقات %	1.50	4.50	4.20	5.90	3.56
ن د خ خارج (م، ف) %	1.50	3.20	5.20	4.10	3.04
معدل التبادل دج/ $	75.29	77.30	79.69	77.30	72.30
التضخم %	0.30	4.20	1.40	2.60	3.60
رصيد الميزانية	53.19(-)	68.71	26.03	35.02(-)	466.60
سعر الفائدة %	11.5-8.5	11-8	9-6.5	9-6.5	9-6.5
احتياطات الصرف مليار$	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام	% 47.23	41.90	42.05	35.03	26.40
الدين العمومي (م$)	29.99	31.18	30.47	29.78	30.11
خدمة الدين/ الصادرات %	19.80	21.20	21.68	17.70	12.60
متوسط سعر البرميل	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: د عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2001، ص223.

تحليل بعض المؤشرات:

1. **بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000، فإن الناتج الداخلي الخام بالحجم قد تطور إيجابيا على مدار السنوات الأربعة، وبمعدل فاق 45 % في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة الأساس، وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو (التوسع)، والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في إنتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، وبعملية حسابية بسيطة نجد الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5% عند نهاية سنة 2004، مقارنة بسنة الأساس، غير أن الملفت للانتباه أيضا، هو الزيادة المستمرة في مساهمة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام على مدار السنوات الأربعة، مما يفسر التحسن الملحوظ في قدرات الإنتاج لقطاع الطاقة، إذ سجل معدل 35.80% خلال فترة البرنامج كمتوسط مرجح. ونفس الملاحظة يمكن الوقوف عليها، عندما نترجم الناتج الداخلي الخام إلى نمو اقتصادي حقيقي، فقد انتقل من 2.4% إلى 4.54%، وهي نسبة تعد مقبولة، بل ومشجعة جدا، إذا أخذنا بعين الاعتبار على أن البرنامج، هو برنامج إنعاش ليس إلا[1].

بالنسبة للتضخم: لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له سنة 2001 ب4.2 % لينزل إلى 1.4 في سنة 2002 ثم سجل ارتفاعا سنتي 2003 و2004 على التوالي وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار (نسبة التغيير في المستوى العام للأسعار) نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي.

بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات: في بلد كالجزائر الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وبالرجوع إلى معطيات الجدول السابق فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور إيجابيا على مدار السنوات الأربعة عما كان عليه في الأساس.

مؤشرات أخرى: من الدلالات التي تبعث الارتياح ثبات العملة أو استقرار معدل الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط 76.39دج/$ وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

البعد الاجتماعي في برنامج الإنعاش: إن الهدف الأول والأخير من أي برنامج تنموي هو بالضرورة تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتطوير مناخ حياته، حيث أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا لابأس به مقارنة بالسنوات السابقة، وتمثل ذلك في نقطتين أساسيتين هما:

[1]- عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص224،225.

الرفع من قيمة التحويلات الاجتماعية، واستهداف الفئات المعنية من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي.

النفقات الاستثمارية العمومية والخاصة، إذ هي وحدها الكفيلة بإنشاء مناصب الشغل، وبالتالي الحد من تراكم البطالة والتقليص منها سنة بعد أخرى. وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(03-15): أهم المؤشرات الاجتماعية %:

القطاع / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8.00
التحويلات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
البطالة	29.80	27.30	25.70	23.70	17.70
الفقر		22.60	8.50	8.00	6.80

المصدر: بنك الجزائر, التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر،جوان2003، ص37.

على الرغم من التطور الملحوظ في الناتج الداخلي الخام ابتداءا من 2002 إلا أن هذا لم ينعكس بالإيجاب على رواتب العمال والتحويلات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر هنا سياسة التقليص في الغلاف المالي لكن من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلص من نسبة الفقر أكثر من 50% في سنة واحدة (2001-2002).

المطلب الثاني: برنامج سياسة دعم النمو (2005-2009) ونتائجه.

الفرع الأول: سياسة دعم النمو (2005-2009).

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الجنوب والهضاب العليا، بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية

للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.[1]

جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009):

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولجيات الجديدة والاتصال	50.0	1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة2005-2009 أفريل2005،ص6.

على إعتبار أن معدل الصرف هو 70دج/$ الواحد، معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار$ خصص منه ما نسبة85.5 % لتحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي وهذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي، وبالفعل فان برنامج دعم النمو خصص أكبر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان، بمبلغ يزيد عن27 مليار$ لأي ما نسبته 45.41% من مجموع الاستثمارات، يليه قطاع الإسناد(البنى التحتية) بنسبة 40.53% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار.[2]

الفرع الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الخروج من شبح المديونية: من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما يبينه الرسم البياني التالي:

[1]- الجمهورية الجمهورية الديمقراطية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر2008، ص138.

[2]- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص243،244.

الشكل رقم(03-06): يبين تطور الدين الخارجي

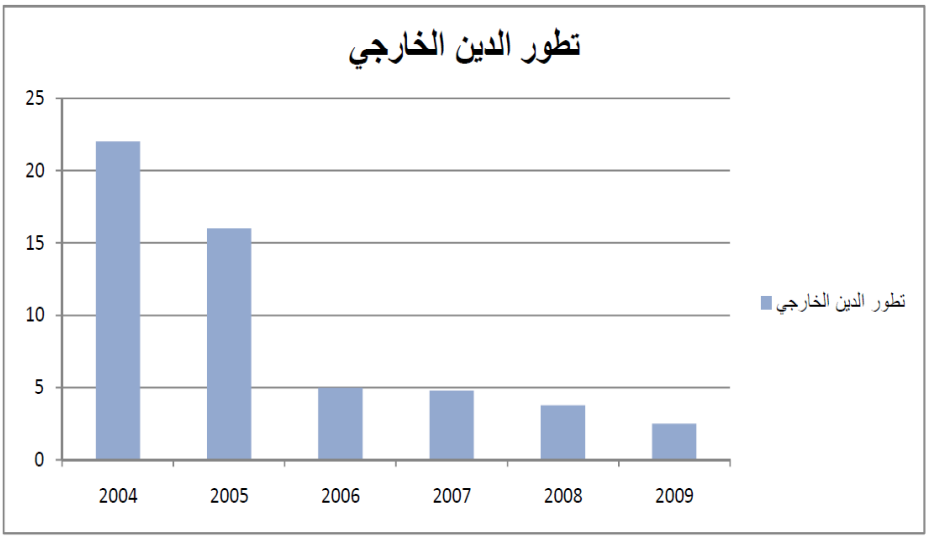

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2010 ص87.

الاحتياطي النقدي: إن الاحتياطي النقدي بلغ 148.91 مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

وعلى هذا الأساس يبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية والنقدية، لها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي على مستوى أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى.

وفيما يلي جدول يبين تطور الاحتياطي النقدي:

الجدول رقم (03-17): يبين تطور الاحتياطي النقدي.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الإجمالية بدون ذهب	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي2009،التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر,ص79.

ج- المؤشرات الاجتماعية:

-مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة: لقد شهدت الفترة(2005-2009) تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت

على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(03-18): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: بيان السياسة العامة, ملحق2, أكتوبر2010, ص5.

حصة السكن: تشير احصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات.

إذا كان هذا الكم من الإنجاز قد لبى الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم ينه الأزمة بعد وبالتالي فإن التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج، وعلى هذا الأساس فقد انخفضت نسبة شغل المساند من 5.79 سنة 1998 إلى 4.98 مع نهاية 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية.

الصحة العمومية: شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الإجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة كما أن تطوير الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، وهذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات وفيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

الجدول رقم (03-19): يبين تطورات هياكل الصحة العمومية.

الإنجازات المادية	1999-2004	2005-2009	مجموع الفترة 1999-2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق4، أكتوبر2010، ص5.

التربية الوطنية: لا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والتكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)، وهو ما يفسر التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 2000 إلى 403.3 ن مليار دج سنة 2005 ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100 مليار دج[1]، أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة، وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (03-20): يبين تطور الانجازات المادية لقطاع التربية.

البيان / الفترة	1999-2004	2005-2009	التطور%
المدارس الإبتدائية	4592	1800	39.19
الإكماليات	1700	1013	59.58
الثانويات	666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم والنظام النصف داخلي	3242	2508	77.35

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق4، أكتوبر2010، ص3.

التعليم العالي: ومن الانجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في إنجاز الاصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

يكفي كذلك أن نذكر تعميم نظام ل م د في الجامعات الجزائرية والانتهاء من النظام الكلاسيكي، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأساتذة المدعم بنظام التعويضات.

ويظاف إلى هذه الإنجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وإقامة عشر لجان قطاعية تهدف إلى ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص283.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2009-2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنذاك وتوصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعو هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج وهو يشمل شقين اثنين هما:[1]

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتدادا للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ العقد.

عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي:

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

الجدول رقم (03-21): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة كالكهرباء والغاز	350
المجموع	8857

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر2010، ص48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة (2010-2014).

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدة الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل.[1]

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية، وتشجيع إنشاء مناصب الشغل ومرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم.

[1]- د عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص315.

خلاصة

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة، تم فيها انفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

خـــاتمـــة

الخاتمة:

نظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي إرتأينا دراسة مدى فعاليتها في ذلك بإعتبار الاصلاح الإقتصادي ضرورة موضوعية للدول التي تعاني من إختلالات هيكلية، وجب تبني سياسات وبرامج الإصلاحات التي تمليها المؤسسات المالية الدولية، من شأنها هذه الوصفات علاج الإختلالات التي تصيب الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

والملاحظ من خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت هذه الأخيرة خلال الفترة 2000-2010 في تحقيق الإصلاح الإقتصادي نسبيا على الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة وعلاج مشكل السكن نوعا ما، أما على الصعيد الإقتصادي فقد سجلنا معدلات نمو لابأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب إنخفاض في الطلب الكلي.

أ-نتائج إختبار الفرضيات:

1- فيما يخص الفرضية الأولى تلعب السياسة المالية دور هام لإعادة توازن ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته، باستخدام مختلف أدواتها صحيحة ولو بشكل نسبي حيث ساهمت في علاج بعض المشاكل الإجتماعية من بطالة وسكن وصحة...إلخ.

2- من خلال كون ميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي يتم بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما وبدوره يظهر المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي.

3- أما الفرضية الثالثة وهي من دعائم نجاح الإصلاح الإقتصادي إتساع حجم النفقات فهي خاطئة فإرتفاع حجم النفقات وإتساعها يحدث خللا في الميزانية وهذا ما يتنافى مع دعائم الإصلاح الإقتصادي.

النتائج العامة للدراسة:

1- إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الإقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الإقتصادي.

2- اختلاف المدارس الاقتصادية حول نوع السياسات والبرامج المعتمدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

3- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام لهما دور فعال في تحقيق توازن المدفوعات.

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من الوصفات الناجعة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للدول التي تقوم بالإصلاحات الاقتصادية.

5- تحسن الوضع الاجتماعي من خلال البرامج التنموية الثلاثة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2010.

اقتراحات:

- ✓ تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.
- ✓ العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة(المؤسسات الإنتاجية) بما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.
- ✓ ضرورة الاهتمام بتعظيم الآثار غير المباشرة لسياسات الإصلاح في جانب العرض الكلي، من خلال تعزيز دور الحوافز الضريبية في رفع كفاءة تخصيص الموارد أيضا توجيه برامج الإنفاق العام الاستثماري إلى تهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي.

آفاق الدراسة:

رغم محاولتنا لإثراء هذا البحث بكل المعلومات اللازمة والضرورية إلا أنه من الطبيعي لا يخلو من النقائص وهذا لاتساع نطاق الموضوع وأهميته، ويتطلب هذا الموضوع عدة بحوث للإلمام به، لذلك نفتح باب البحث في هذا المجال للدفعات القادمة ونشجعهم في الخوض فيه، فهو موضوع أثري باعتبار أن هناك العديد من النقاط تتطلب الشرح والتفصيل.

وأملنا في الأخير أن يكون هذا البحث نقطة انطلاق للوصول إلى معرفة جديدة قد تكون نورا في ظل العلم والمعرفة العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع.

أولا: باللغة العربية.

أ- الكتب:

1- أعاد حمود القيسي،المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، 2011.

2- اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة للنشر، بغداد العراق2002.

3- بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان2003.

4- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

5- زار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

6- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، 2013.

7- سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة، عميد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2011.

8- سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي، وقضية الاقتصاد المالي، دراسة تحليلية، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، ا2000.

9- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

10- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، ط1 2011.

11- السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2009.

12- صالح حضاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الاردن، 1995.

13- عادل حشيش، مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الجلي الحقوقية، 2003.

14- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2007.

15- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

16- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ط2007.

17- عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

18- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية 07-2005. [1]

19- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ومستوى الاقتصاد القومي،مجموعة النيل العربية مصر، ط1، 2003.

20- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000.

21- عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرو للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012.

22- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق.

23- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1، 2008.

24- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

25- محمود حسين الوادي، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2007.

26- مدني بن شهرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن 2009.

27- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، والمؤسسات المالية الدولية، الطبعة 2008.

28- مصطفى سلمان، حسام داود، عماد الصعيدي وأخضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة الأردن، 2000.

29- موسى سعيد مطر، التمويل الدولي،دار صفاء، الأردن،ط1 2008.

30- ميثم عجام، التمويل الدولي، زهران للنشر،2006.

31- ناصر دادي عدون، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

32- نزار كاظم الخيكاني، د.حيدر يونس الموسمي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2 2015.

33- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنها اللبناني، الطبع الأولى، 2001.

ب- الرسائل والأطروحات:

1- .شارة سعاد، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، السنة الجامعية 2010-2011.

2- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2005،2006.

3- محمد راتول،سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي—التجربة الجزائرية-،أطروحة دكتوراة، دولة غير منشورة ،تخصص إقتصاد دولي الجزائر.

ب- المجلات والجرائد:

1- الأمانة العامة للحكومة، الجرائد الرسمية للفترة 2000-2010.

2- حاكمي بوحفص، الاصلاحات، والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، مجلة شمال إفريقيا.

د- التقارير والملتقيات:

1- الجمهورية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر2008

2- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

3- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 2001/10/25.

4- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2003.

5- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2004.

6- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال السنوات 2005-2006-2007.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Office national de statistique ,Comptes économiques 2000-2008 ,collections nº147

المواقع الالكترونية:

www.ons.dz